

الشركة الأستثمارية القابضة
للمغتربين الأردنيين
مساهمة عامة محدودة

تقرير مجلس الادارة

والبيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2015

التقرير السادس والعشرون

العبدلي- مبنى الاتحاد المهني
هاتف: 5693044 - فاكس: 5693544
ص. ب 930220 عمان 11193 الأردن

مجلس الإدارة

السيد/ غازي كامل عبد الرحمن ابو نحل - رئيس مجلس الإدارة

السيد/ راضي شاكر درويش الننتشة - نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/جمال كامل عبد الرحمن ابو نحل – عضو مجلس الإدارة

السيد/ كامل غازي كامل أبو نحل – عضو مجلس الإدارة

شركة ترست العالمية للتأمين البحريين ش.م.ب ويمثلها

السيد/ روجي مصطفى قاسم الترهى - عضو مجلس الإدارة

السيد/ وليد احمد ابراهيم السعدي - عضو مجلس الإدارة

شركة ترست العالمية للتأمين قبرص ويمثلها

الشيخ ناصر بن علي بن سعود ال ثاني - عضو مجلس الإدارة

القائم باعمال المدير العام
السيد/ روجي مصطفى الترهى

مدققو الحسابات
السادة / المهنيون العرب
أعضاء في غرانت ثورنتون العالمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

حضرات المساهمين الكرام،

نرحب بكم اجمل ترحيب بمناسبة انعقاد الاجتماع السادس والعشرين لشركتكم و يسرني ان اقدم لكم التقرير السنوي الموحد عن اعمال الشركة و شركاتها التابعة وبياناتها المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31.

لقد شهدت هذه السنة أحداثا جساما تمثلت بشكل أساسي في انخفاض أسعار النفط على مستوى العالم وبشكل غير مسبوق الامر الذي أدى الى فقدان النفط حوالي 75% من قيمته في السنة السابقة ، مما ترتب عليه فقدان الكثير من الدول النفطية لجزء كبير من مدخراتها وعجز في فوائضها النفطية واضطرارها الى الاستدانة لتغطية العجوزات الكبيرة في ميزانيتها حتى ان الكثير من الدول لا سيما الخليجية منها اضطرت الى رفع أسعار النفط على مواطنيها وفرض ضرائب على سكانها وانهاء خدمات بعض قواها العاملة. وكان لهذا اثره المباشر لتداعي أسعار النفط فخرست مؤشراتنا واسواقها المالية مبالغ طائلة مما اثر على العديد من ميزانيات تلك البلدان ومنها شركتكم التي تستثمر جزءا لا باس به من محافظها المالية فقلت ميزانياتها من مرحلة تحقيق الأرباح الى تحقيق الخسائر.

وفيما يتعلق بنشاط الشركة التابعة شركة المغتربين الاردنية للاستثمار والتطوير العقاري فلم تُمارس اي نشاط حقيقي من المنصوص عليه في غاياتها الاساسية وقامت بشراء قطعة ارض في منطقة القسطل مساحتها ستة و ثلاثون ألفا وستمائة متر مربع (رقم 228 حوض 4) من أراضي القسطل ام العظام بمبلغ مليون وسبعمائة وخمسون الف دينار أردني وجاري العمل على تسجيلها باسم الشركة بعد ان تم تقديم الاعتراض على تقييم دائرة الاراضي والمساحة التي قدرت قيمتها بمبلغ في حدود ثلاثة ملايين دينار أردني.

اما بخصوص شركة الوساطة المالية فقد تراجع نشاطها بشكل ملموس واستمر مخصص ديونها المشكوك في تحصيلها بالازدياد المستمر بسبب عزوف الشريك المسئول فيها عن الوفاء بالتزاماته المالية هو وأفراد عائلته اضافة الى عملائه، مما اضطر الشركة الى إلغاء جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة له والغاء شاشة التداول الموجودة في مكتبه وانهاء خدماته اعتبارا من 2016/01/07 بعد ان تبينت نواياه التي طلب فيها من الشركة بتاريخ 2015/06/14 خصم 50% من مديونياته وأفراد عائلته ومجموعها حوالي ثمانمائة وخمسون الف دينار والموافقة له بتقسيم الباقي حسب ظروفه وإمكانياته الامر الذي دفعه هو و زوج ابنته لمقاضاة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بثلاث قضايا منفصلة وفي مقابل ذلك تم إقامة عدة دعاوى قضائية عليهما على نحو ما هو مبين تفصيلا في تقرير مجلس الإدارة المرفق.

وللأسباب المشار اليها أعلاه أظهرت نتائج اعمال السنة المالية 2015 ربحا صافيا بعد الضريبة مقداره 190,385 دينارا بما في ذلك بنود الدخل الشامل الاخرى مقابل ربح مقداره 2,811,980 دينارا أردنياً في العام السابق.

وختاما،،

يسرني ان أتقدم بالشكر الجزيل لمساهمي الشركة و عملائها الكرام وجميع موظفيها ساتلين المولى عز وجل بما فيه الخير للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

غازي ابو نحل
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام...

يسر مجلس الإدارة ان يرحب بكم اجمل ترحيب وان يقدم لكم في اجتماعكم السنوي السادس والعشرون تقريره عن اعمال الشركة ونشاطاتها بما في ذلك الميزانية العمومية وبيان الدخل وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للشركة وشركاتها التابعة للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وخطتها المستقبلية للعام القادم.

لعل اهم ما حدث خلال العام 2015 هو تدهور اسعار النفط الى مستويات غير مسبوقه مما اثر على ايرادات الدول النفطية والحاق العجز في ميزانياتها مما دفعها الى اتخاذ بعض الاجراءات الطارئة مثل وقف بعض مشاريعها الرأسمالية، ورفع اسعار النفط على مواطنيها الى جانب فرض ضرائب جديدة وتقليص العمالة على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

وقد كان من تداعيات هذا الخفض في اسعار النفط ان تراجعت مؤشرات اسواق الاوراق المالية بنسب كبيرة ومنها سوق قطر للاوراق المالية الذي تساهم فيه الشركة بجزء مهم من رأسمالها، ناهيك عن تقلص احتياطات واستثمارات بعض الدول الخليجية لاسباب تتعلق بدعم الدول الصديقة او الحليفة من جهة، والانفاق على بعض العمليات العسكرية للدفاع عن اراضيها، وازاضي دول الجوار، من جهة اخرى.

حضرات المساهمين الكرام ،

بعد هذه النبذة السريعه، يسرنا ان نبين لكم حصيلة اعمال الشركة للعام 2015 وذلك على النحو التالي؛

اولاً: بلغت الايرادات التشغيلية المحققة للسنة موضوع التقرير 1,222,079 ديناراً مقابل 1,552,905 ديناراً في العام السابق، في حين كان مجموع بيان الدخل الشامل 190,385 ديناراً مقابل 2,811,980 ديناراً في العام السابق.

ويعود سبب هذا التراجع الكبير الى فروقات تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة والتي بلغت قيمتها (538,354) ديناراً بالسالب مقابل فائض بمبلغ 1,723,163 ديناراً في العام 2014.

ثانياً: بلغت المصاريف الادارية والعمومية الموحدة 639,169 ديناراً مقابل 548,742 ديناراً في العام السابق بزيادة مطلقة مقدارها 90,427 ديناراً ونسبية 16.5% وترجع هذه الزيادة في اساسها الى فروقات العملة والمصاريف القضائية واتعاب المحامين المدفوعة عن القضايا المرفوعة من شركة الوساطة المالية على بعض عملائها وموظفيها السابقين، او منهم ضد شركة الوساطة او شركتها الام الى جانب حصتها من المصاريف القضائية ذات الصلة بالدعاوى المتعلقة بالبنك اللبناني الكندي (تحت التصفية) و/او رئيس مجلس ادارته ومديره العام وآخرين.

ثالثاً: حققت الشركة هذا العام ربحاً صافياً بعد ضريبة الدخل مقداره 190,385 ديناراً بما في ذلك بنود الدخل الشامل الاخرى مقابل 2,811,980 ديناراً في العام السابق، وكما اشرنا سابقاً فان تراجع قيم الاسهم التي تساهم فيها الشركة وصل الى 2,261,517 ديناراً (فائض 1,723,163 ديناراً عام 2014 وخسارة 538,354 ديناراً عام 2015) من جهة، والتزايد المستمر في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لشركة الوساطة المالية بمبلغ 290,393 ديناراً جرى تحميله على حسابات هذه السنة من جهة اخرى.

رابعاً: بلغت حقوق مساهمي الشركة 20,601,671 ديناراً مقابل 21,098,923 ديناراً في العام السابق اي بنقص مطلق مقداره 497,252 ديناراً ونسبي 2.4%، مما أدى الى انخفاض القيمة الدفترية للسهم الواحد الى 1.278 ديناراً مقابل 1.308 ديناراً في العام السابق علماً بأن سهم الشركة اغلق في بورصة عمان في نهاية السنة على 0.590 ديناراً مقابل 0.810 ديناراً في العام السابق.

خامساً: بلغت موجودات الشركة 22,492,001 ديناراً في العام السابق مقابل 23,046,694 ديناراً في نهاية العام 2014 اي بنقص نسبته 2.5%.

سادساً: استمرت الشركة بالمساهمة بعدد 63,450 سهماً في رأسمال بنك ترست الجزائر قيمة السهم الواحد 10,000 ديناراً جزائري، تكلفتها ثابتة منذ العام 2005 وحتى 2015/12/31 عند مستوى 3,667,857 ديناراً ، علماً بما يلي:

أ- ان القيمة الدفترية لسهم البنك طبقاً للميزانية الجارية تدقيقها للعام 2015 تقدر بمبلغ 14,725 ديناراً جزائرياً (حوالي 99 ديناراً حسب سعر الصرف في نهاية 2015 والبالغ (105) ديناراً جزائري لكل دولار امريكي مقابل 88 ديناراً جزائري لكل دولار امريكي في العام السابق) مما يعني ان القيمة الدفترية لاسهم الشركة في نهاية 2015 تقدر بمبلغ 6,201,000 ديناراً مقابل 7,051,200 ديناراً في العام السابق، ويعود هذا التراجع الى توزيعات الارباح من جهة وتراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي (من 88 الى 105 د. جزائري لكل دولار) من جهة اخرى.

ب- قام البنك خلال 2015 بتوزيع ارباح نقدية على مساهميه عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 بلغت حصة الشركة القابضة منها، بعد استقطاع الضريبة على الارباح المستحقة عليها في الجزائر ونسبتها 15% ما مقداره 248,277 ديناراً مقابل 472,604 ديناراً في العام السابق ويرجع سبب هبوط الارباح الموزعة ان البنك المذكور وزع حوالي 50% من ارباحه للعام 2014 بعكس العام الذي سبقه حيث وزع القسم الاعظم من ارباحه المتحققة.

ج- ولعل من الضروري العودة الى اصل وتطور مساهمة الشركة في رأسمال بنك ترست الجزائر بعد ان طال هذه المساهمة الكثير من اللغط وسوء الفهم وعدم القدرة على استيعاب حقائق الامور من حيث قيمة حقوق الشركة والتزاماتها العقدية والضرب بمعايير المحاسبة الدولية عرض الحائط، ولاسباب اخرى سيشار اليها في مكان آخر من هذا التقرير.

ج1: تم تأسيس بنك ترست الجزائر (البنك) في سبتمبر 2002 برأسمال 750 مليون ديناراً جزائري (حوالي 10 ملايين دولار آنذاك) موزعا على 75,000 سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد 10,000 ديناراً جزائري وقد ساهمت الشركة القابضة بعدد 11,250 سهم اي بنسبة 15% من رأسمال البنك.

ج2: وخلال عام 2004 اصدر بنك الجزائر المركزي مرسوما يقضي بزيادة رؤوس اموال جميع البنوك العاملة في الجزائر الى 2.5 مليار ديناراً جزائري وقام البنك بزيادة رأسماله الى الحد المطلوب اي الى (2.5) مليار ديناراً جزائري موزعا على 250,000 سهم بقيمة اسمية 10,000 ديناراً جزائري للسهم الواحد وساهم كل شريك في الزيادة المطلوبة بنفس حصته الاصلية بما فيها الشركة القابضة وبذلك اصبح عدد الاسهم المملوكة للشركة 37,500 سهم بقيمة اسمية 10,000 ديناراً جزائري/سهم.

ج3: وخلال ديسمبر 2008 اصدر بنك الجزائر المركزي مرسوما ثانيا يقضي بضرورة زيادة رؤوس اموال البنوك العاملة في الجزائر الى (10) عشرة مليارات ديناراً جزائري واعطى البنوك مهلة حتى 2009/12/31 لتنفيذ هذا القرار. وتمشيا مع المرسوم المذكور قرر البنك بزيادة رأسماله الى (10) مليارات ديناراً جزائري وذلك من خلال:

ج/3/1: رسملة احتياطات البنك وارباحه المتراكمة البالغة (1.73) مليار ديناراً جزائري كان نصيب الشركة القابضة منها (بنسبة 15%) 25,950 سهم وبذلك اصبح عدد ما تملكه في البنك 63,450 سهم.

ج/3/2: قيام بعض مساهمي البنك (ليس من بينهم الشركة القابضة بدفع 5.770 مليار ديناراً جزائري نقداً لاستكمال الزيادة المطلوبة، وكان قرار مجلس ادارة الشركة المتخذ بتاريخ 2009/10/15 وهو الامتناع عن المساهمة النقدية لزيادة رأسمال البنك بسبب عدم توفر السيولة المالية اللازمة للابقاء على حصتها الاصلية (اي 15%) من جهة ، وعدم الرغبة في تركيز استثماراتها (حتى ولو توفرت السيولة) في استثمار بعينه. وبذلك اصبحت نسبة مساهمة الشركة في رأسمال البنك البالغ (10) مليار ديناراً جزائري، 6.345%.

وبتاريخ 2010/6/30 ارسل البنك كتابا الى بنك الجزائر المركزي يطلب فيه الموافقة على اعادة توزيع رأسمال البنك طبقاً لما حصل عليه كل مساهم من اسهم المنحة وما دفعه نقداً من امواله الخاصه.

ج/3/3: وبعد عدة اشهر على زيادة رأسمال البنك، اعلنا بنك ترست الجزائر ان مساهم البنك ، السادة الشركة القطرية العامة للتأمين واعادة التأمين - قطر "القطرية العامة" قد اكتتبت ودفعت من اموالها الخاصة قيمة الاسهم التي امتنعت الشركة القابضة عن الاكتتاب بها وعددها 86,550 سهما (قيمتها آنذاك كانت بحدود 12 مليون دولار امريكي) ولاسباب قانونية تتعلق بحق الدولة الجزائرية او اي من وزاراتها او مؤسساتها في ممارسة حق الشفعة والحصول على هذه الاسهم غير المكتتب بها من قبل الشركة القابضة، فقد استمر تسجيل تلك الاسهم باسم الشركة القابضة رغم انها لم تدفع ديناراً واحداً من قيمتها. وحفظاً لحقوق كل طرف فقد تم تنظيم سند اقرار وتعهد تؤكد فيه الشركة القابضة ان الاسهم البالغة 86,550 غير مملوكة لها وانها مسجلة باسمها على سبيل الامانة وانها تتعهد تعهداً قطعياً لا رجعة فيه، بالتنازل عن هذه الاسهم الى مالكة الحقيقي، الشركة "القطرية العامة"، بمجرد تنازل بنك الجزائر المركزي عن ممارسة حق الشفعة وموافقة على نقل تلك الاسهم من الشركة القابضة "الى القطرية العامة" مع التأكيد في ذات الوقت على ان اية ارباح او اسهم او ثمار او خسائر ناتجة عن هذه الاسهم هي من حق "القطرية العامة" ولا احد سواها.

ج/3/4: وقد كان مدققو حسابات الشركة يطلبون في نهاية كل سنة مالية اثباتاً خطياً بعدد اسهم الشركة المملوكة في رأسمال البنك وكانت شهادة البنك تؤكد دائماً انها 63,450 سهماً وان على الشركة القابضة تنظيم سند قانوني يؤكد ان ملكية الاسهم الزائدة عن حصتها الحقيقية البالغة 63,450 سهماً تعود "للقطرية العامة" وهي اسهم مسجلة باسمها على سبيل الامانة مع استعدادها للتنازل عنها لاصحابها الحقيقيين فور موافقة بنك الجزائر المركزي على اعادة توزيع حصص رأسمال البنك على مساهميه.

ج/3/5: وبتاريخ 23 يناير 2012 تم رفع رأسمال البنك للمرة الثالثة من (10) مليار ديناراً جزائري الى (13) مليار ديناراً جزائري موزعاً على 1,300,000 سهم بقيمة اسمية 10,000 ديناراً جزائري للسهم الواحد لتقوية المركز المالي للبنك. وبتاريخ 2012/2/20 وافق بنك الجزائر المركزي على رفع رأسمال البنك وتم الابقاء على نفس نسب المساهمة الاصلية لكل مساهم، واعتقب ذلك ارسال طلب جديد لبنك الجزائر المركزي للموافقة على اعادة توزيع جديد لرأسمال البنك، وكان رد بنك ترست الجزائر المركزي بضرورة الحصول على شهادة التخلي عن ممارسة حق الشفعة، فتم تسليم الملف كاملاً الى موثق معتمد للقيام بالاجراءات الضرورية لاتمام هذه العملية.

وبتاريخ 2012/7/17 قرر مجلس ادارة الشركة القابضة عدم المساهمة في زيادة رأسمال البنك الاخيرة، لنفس الاسباب التي امتنع بسببها عن المساهمة في الزيادة الثانية لرأسمال البنك من جهة، وتفويض احد اعضاء مجلس الادارة باعطاء "سند امانة" عن اية اسهم قد تكون مسجلة باسم الشركة القابضة على سبيل الامانة تزيد عن اسهمها الحقيقية (63,450 سهم) اي 131,550 سهم لمالكة الحقيقي "القطرية العامة" الذي دفع قيمتها من امواله الخاصة، من جهة اخرى.

وقد ترتب على عدم دفع الشركة القابضة لحصتها في زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر الثالثة والاخيرة بقاء عدد الاسهم المملوكة لها ثابتاً عن مستوى 63,450 سهم وهو ما اصبح يمثل ما نسبته 4.88077% من الرأسمال الجديد.

سابعاً: البنك اللبناني الكندي (تحت التصفيه) - LCB

أ- استلمت الشركة خلال عام 2015 من مصرفي LCB مبلغاً صافياً وقدره 699,000 دولاراً أمريكياً (ما يعادل 495,595 ديناراً أردنياً) بعد خصم 10% قيمة الضريبة المفروضة على حصتها من توزيعات ارباح الاسهم طبقاً للقانون اللبناني (مقابل 423,914 ديناراً أردنياً في العام السابق).

ب- هناك عدة قضايا مرفوعة من عدد من مساهمي LCB (ومن ضمنهم الشركة القابضة) يملكون ما مجموعه 24% من أسهم LCB، ضد LCB و/أو رئيس مجلس ادارته و/أو مديره العام و/أو مدققي حساباته و/أو مساهميه الآخرين واهمها؛

1- القضية المرفوعة في لبنان

وموضوعها تحميل LCB وادارته السابقة المسؤولية القانونية عن افعالهم واعمالهم ذات الصلة بطريقة ادارتهم للبنك وما آل اليه من مصير.

2- القضايا المرفوعة في دولة الامارات العربية المتحدة

1/2 : رفعت هذه القضية امام المدعي العام في ابو ظبي عن الاعمال الجنائية التي ارتكبها كل من رئيس مجلس ادارة LCB ومديره العام (مصفو البنك حالياً) ومدراء آخرون لشركة تبادل للوساطة المالية وهي شركة تابعة لبنك LCB وكانت تعمل في كل من ابو ظبي ودبي.

2/2 : القضية التي سيتم رفعها امام مركز دبي المالي العالمي (DIFC) ضد ديلويت أند توش –الشرق الاوسط (مدققي حسابات شركة تبادل) عن مسؤوليتهم المهنية و/أو اخطائهم العمدية و/أو اهمالهم الجسيم فيما يتعلق باعداد وتقديم تقارير تدقيق مضللة للبيانات المالية لشركة تبادل علماً بأن مسودة صحيفة الدعوى في مراحل اعدادها النهائية.

3- قضايا المملكة المتحدة

هذه قضية اخرى منوي اقامتها من قبل مجموعة الـ 24% ضد ديلويت (DTTL) لمسؤوليتهم المهنية بسبب اهمالهم في الاشراف على وتدقيق اعمال شركاتهم او مكاتبهم (لاسيما ديلويت الشرق الاوسط وديلويت بيروت) والتأكد من التزامهم بتطبيق المعايير الدولية في اعداد وتقديم تقارير تدقيق صحيحة وشفافة. ان التجهيز لرفع هذه القضية هو الان قيد الاعداد وقد اصبح في مرحلته النهائية.

4- قضايا الولايات المتحدة الامريكية

- تم رفع هذه القضية في ديسمبر 2015 ضد رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك LCB – حالياً مصرفو LCB وغيرهم من المدعى عليهم في الولايات المتحدة الامريكية استناداً للدعوى التي اقامتها هذه الاخيرة ضد LCB (وافراد آخرين).
- علماً بان المبررات التي اقيمت عليها هذه القضية هي ذات المبررات التي توصلت اليها الحكومة الامريكية استناداً للتحقيقات والوقائع المبينة تفصيلاً في تقرير المدعي العام الامريكي ضد LCB وغيره من الاشخاص.

ج- القضية المرفوعة من البنك اللبناني الكندي (تحت التصفية) ضد مجموعة الـ 24%

رفعت هذه القضية من LCB ضد مجموعة الـ 24% وموضوعها طلب الغاء مساهمة مجموعة الـ 24% في البنك اللبناني الكندي لتعلقها (وارتباطها) بتبادل اسهم بين رأسمال بنكي اللبناني الكندي وبنك ترست الجزائر بدعوى ان عملية تبادل الاسهم لم تنجح وبناء عليه فإن شراء (تملك) مجموعة الـ 24% في رأسمال البنك اللبناني الكندي يجب ان تلغى ايضا.

وقد صدر الحكم في هذه القضية لصالح مجموعة الـ 24% برفض كل مطالبات البنك اللبناني الكندي ولم يستأنف بنك LCB حكم محكمة اول درجة فاصبح قطعيا ونهائيا لمصلحة مجموعة الـ 24%.

5- خدمات واستشارات عامة تتعلق بملف بنك LCB

هناك عدة محامين ومستشارين واصحاب خبرة واختصاص يقدمون لمجموعة الـ 24% العديد من الخدمات والاستشارات القانونية والمالية حول ملف LCB بشكل عام في العديد من الدول. وبشكل رئيسي فإن هؤلاء الاشخاص يقدمون خدماتهم واستشاراتهم حول الاستراتيجية الكلية او الشاملة الواجب اتباعها وحضور الاجتماعات نيابة عن مجموعة الـ 24% امام مختلف السلطات/الاسيما الامريكية منها ولتحضير الارضية او الاسس المناسبة للقضية تحت البند (4) اعلاه والاستفسار حول مختلف المسائل والمعلومات التي ستطراً الحاجة اليها فيما يتعلق بهذه القضية.

6- المصاريف ورسوم القضايا والاستشارات القانونية

ان مبالغ الرسوم ومصاريف القضايا والاستشارات القانونية التي تم صرفها او التي سيتم صرفها مستقبلا من قبل مجموعة الـ 24% قد تم مناقشتها والاتفاق عليها كاتعاب استشارات ومصاريف تسجيل القضايا اضافة الى مصاريف السفر وتحضير المستندات.. الخ من قبل اطراف هذه المجموعة فيما يتعلق بالقضايا والدعاوى المشار اليها اعلاه وانه سيتم توزيعها واقتسامها بين افراد مجموعة الـ 24% كل بحسب حصته في رأسمال البنك اللبناني الكندي.

وللعلم، فإن حصة الشركة القابضة من هذه المصاريف، قد بلغت للاعوام من 2012 الى 2015، ما مقداره 176,550 ديناراً اردنياً، وان الشركة لا تملك اية تقديرات او معلومات عن التعويضات التي يمكن ان تحصل عليها مجموعة الـ 24% من الدعاوى المبينه اعلاه او المصاريف المستقبلية التي يمكن ان تدفعها بهذا الخصوص.

ثامناً: القضية المرفوعة ضد رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة.

- اقام المساهم جمال سمير ابو حجله – الوسيط المالي السابق في شركة الوساطة – دعوى قضائية ضد رئيس مجلس الادارة بتاريخ 2015/8/4 يدعي فيها ؛
- قيام رئيس مجلس الادارة بالاستحواذ على اسهم زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر المشار اليها في البند سادساً والعائد حق الاكتتاب فيها للشركة القابضة والاكتتاب بها لنفسه.
- ان عدم مساهمة الشركة القابضة في الاكتتاب باسهم زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر للسبب اعلاه هو استثمار رئيس مجلس الادارة لوظيفته لمصلحته الشخصية، الامر الذي خفض نسبة مساهمة الشركة في بنك ترست الجزائر وخفض ارباحها وحقوقها لاسيما وان البنك المذكور هو استثمار جيد ويحقق ارباحاً مجزية سنة بعد اخرى.
- ان هذه الافعال قد الحققت الضرر بالشركة القابضة وبمساهميتها ومن ضمنهم المدعي وحرمتها من الارباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية والعينية وطالب المحكمة بالزام المدعي عليه بتعويضه بصفته احد مساهميتها عما لحق به من كسب فائت وارباح رأسمالية على ضوء تقرير خبرة يعد لهذا الغرض،

علما بما يلي :

- 1- ان المدعي لم يمتلك اي سهم من اسهم الشركة القابضة منذ 2011/1/1 حتى 2015/6/30 حين ظهر ضمن قائمة المساهمين بعدد 2000 (الفي) سهم لاغير.
- 2- ان سوء ادارة المدعي لمحاظته الشخصية ومحافظ عملائه، وعدم التزاماته بتعليمات الشركة وتعليمات هيئة الاوراق المالية، قد الحق بشركة الوساطة المالية خسائر كبيرة ولم يتم تفعيل الرقابة عليه بشكل اصولي من قبل مسؤول الرقابة والاشراف في الشركة ومدير الوساطة فيها.
- 3- ان هناك (4) دعاوى قضائية مرفوعة (حاليا) من شركة الوساطة المالية ضد السيد/ المدعي تطالبه بدفع 115,000 ديناراً للشركة قيمة الخسائر التي تكبدتها بسبب سوء ادارته وافعاله.
- 4- تكليف محامي الشركة للترافع عن رئيس مجلس الادارة، والذي طالب المحكمة المختصة برد الدعوى شكلا وموضوعا للعديد من الاسباب ويأتي في مقدمتها :
- ان الشركة القابضة، ويقرر من مجلس ادارتها وليس بقرار منفرد من المدعى عليه، لم تكتتب باسهم زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر لعدم توفر السيولة المالية وغيرها من الاسباب.
- ان المدعى عليه، لم يكتتب شخصيا باسهم زيادة رأسمال البنك المذكور، والتي امتنعت الشركة القابضة عن الاكتتاب بها كما يقول المدعي بل اكتتبها مساهم آخر في البنك هو القطرية العامة.

تاسعا : القضية المرفوعة من السيد/ جمال سمير ابو حجله ضد جميع واعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة

(أ) تم رفع هذه القضية من قبل المذكور اعلاه امام عطوفة مدعي عام عمان على سند من القول بان عدد اسهم بنك ترست الجزائر المسجلة باسم الشركة لدى بنك الجزائر المركزي، 195,000 سهما في حين ان ما تتضمنه البيانات المالية السنوية للشركة 63,450 سهما فقط مما يعني ، ان البيانات المالية للشركة تم تنظيمها بصورة غير مطابقة للواقع وان تقارير مجلس الادارة ومدققي حسابات الشركة غير صحيحة وانه تم الادلاء الى الهيئة العامة للشركة بمعلومات غير صحيحة عن وضع الشركة المالي.

ومعلوم ان الشركة القابضة:

أ- لم تساهم في زيادة رسمال بنك ترست الجزائر التي كانت تتطلب الدفع النقدي عندما تم رفعه من (2.5) مليار ديناراً جزائري الى (10) مليارات ديناراً جزائري واكتفت باخذ حصتها من الاسهم المجانية التي جرى توزيعها على المساهمين من رسملة احتياطياتها وارباحها المتراكمة في 2009/12/31 كما انها لم تساهم ايضا عندما تم زيادة رأسمال البنك في مطلع 2012 الى (13) مليار ديناراً للاسباب التي سبقت الاشارة اليها.

ب- ان مجلس ادارة الشركة القابضة قرر تنظيم سند اقرار وتعهد واتبعه بسند امانة للزيادات التي تمت عامي 2009 و 2012 على التوالي، باسم القطرية العامة حفظا لحقوق والتزامات الاطراف المعنية وذلك استجابة لمنطق الامور ولطلب ادارة بنك ترست الجزائر والمالك الحقيقي للاسهم الزائدة عن ما تملك الشركة القابضة حقيقة وواقعا هو (63,450) سهما.

ج- وفي هذه السندات، اقرت الشركة القابضة واعترفت والزمتم نفسها وبشكل غير قابل للنقص بالتوقيع على النماذج والاوراق والطلبات وعقود البيع اللازمة للتنازل وتسجيل 131,550 سهما من اسهم بنك ترست الجزائر الى مالكة الحقيقي الشركة القطرية العامة التي دفعت قيمتها من اموالها الخاصة فور صدور موافقة بنك الجزائر المركزي على نقل ملكية هذه الاسهم لمالكة الحقيقي اضافة الى الاقرار بان للمالك الحقيقي لهذه الاسهم حق قبض ارباحها وثمارها ونواتجها.

د- ومعلوم ايضا ان نقل ملكية هذه الاسهم متعلق بحق الشفعة الذي لم تمارسه الدولة على الاسهم، وقد علمنا مؤخراً بسقوط حق الدولة في ممارسة حق الشفعة لانها لم تعرب عن نيتها في الشراء ضمن المهلة القانونية.

ه- وقد طلب بنك الجزائر المركزي من بنك ترست الجزائر عقد جمعية عامة غير عادية يفصل بموجبها البنك نسب المساهمة في رأسماله قبل اعادة التوزيع ونسب المساهمة الجديدة بعد اعادة التوزيع وتزويد بنك الجزائر المركزي بنسخة منه لاستصدار كتاب خطي وصريح يفيد بتخلي الدولة عن ممارسة حق الشفعة والسماح باعادة توزيع ونقل ملكية الاسهم كما ورد في محضر الجمعية العامة (ومنها الـ 131,550 سهماً التي سوف تنتقل من الشركة القابضة الى الشركة القطرية العامة). وانفاذا لهذا الطلب تم عقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ 2016/2/13 وابلغ بنك الجزائر المركزي بذلك.

و- يؤكد مدققو حسابات الشركة، استنادا الى الوثائق والبيانات التي تم تزويدهم بها من قبل بنك ترست الجزائر على مدار عدة سنوات ان الاسهم المملوكة للشركة القابضة في رأسمال البنك المذكور تبلغ 63,450 سهماً وقد تم اثباتها بالكامل حسب الاصول في سجلات الشركة، مع التنويه انه لا يجوز اثبات الاسهم الاضافية التي تحتفظ بها الشركة برسم الامانة لصالح الغير، حيث ان قيمة هذه الاسهم تم دفعها من قبل الغير، وليس من اموال الشركة الخاصة.

ز- ان التقارير السنوية التي قدمت لمساهمي الشركة في اجتماعاتهم السنوية منذ عام 2009 وحتى 2014 وكذلك محاضر اجتماعات الهيئة العامة للشركة (عن نفس الفترة) كانت تتسم بالامانة والشفافية والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية واصول العمل المهني والاخلاقي والحقائق المشار اليها اعلاه.

(ب) بان اعضاء مجلس الادارة متهمون باستثمار وظائفهم والاضرار باموال الشركة لتحقيق اهداف شخصية بغير وجه حق، لاسيما فيما يتعلق بشراء رئيس مجلس الادارة حصة 1.1% من اصل حصة الشركة القابضة في رأسمال البنك اللبناني الكندي (تحت التصفية) والبالغة 3.1% والتي تم عرضها باجتماعات الهيئة العامة العادية للشركة اكثر من مرة على من يرغب من مساهمي الشركة بشرائها (بنفس المبلغ الذي دفعه رئيس المجلس) ولم يتقدم احد من المساهمين لشراء تلك الحصة. وعدم ادراج جميع الاسهم المسجلة باسم الشركة القابضة في رأسمال بنك ترست الجزائر في ميزانياتها السنوية.

ومعلوم ان مجلس ادارة الشركة ومنذ العام 2009 كان قد افصح في تقاريره السنوية المقدمة للجمعيات العامة العادية لمساهمي الشركة عن هذه المسائل سنة بعد اخرى وحتى العام 2014.

هذا ويؤكد مجلس الادارة براءته مما نسب اليه من تهم او ادعاءات لا اساس لها من الصحة، وتشهد الوقائع السابقة الذكر وتاريخ المجلس وكثير من المساهمين على ذلك.

عاشرا : رسالة السيد عبدالمطلب ابو حجله (ابو حجله) الى القائم باعمال مدير عام الشركة القابضة بعث السيد/ ابو حجله برسالة مؤرخة في 2015/11/4 الى القائم باعمال المدير العام يفيد فيها بأنه:

- احد مساهمي الشركة القابضة بعدد 680 الف سهم اصالة ووكالة وانه بعد اطلاعه على اوراق القضية المرفوعة من السيد/ جمال سمير ابو حجله ضد رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة ورد محامي الاخير على تلك الدعوى فقد تبين له ان حصة الشركة القابضة في رأسمال بنك ترست الجزائر هي 195,000 سهماً اي 15% من اسهم البنك، في حين تبين التقارير السنوية للشركة واجتماعات الهيئة العامة لها لعدة سنوات بان حصة الشركة هي 63,450 سهماً او ما نسبته 6.345%.

- وعليه فإن هناك حوالي 131,550 سهماً لم تظهر في القوائم المالية للشركة لسنوات عديدة.

- وانه يرجو من الشركة ومدققي حساباتها الاجابة عليه فيما اذا كان هذا جائزا من الناحية القانونية وحسب قانون الشركات وما هي النتائج القانونية والجزائية المترتبة عليه فيما اذا انكشف الموضوع ووصل الى الجهات القضائية المعنية وطالب بتصويب اوضاع الشركة حسب ملكيتها الظاهرة في كشوفات بنك ترست الجزائر (مع نسخة من رسالته الى عطوفة مراقب الشركات وهيئة الاوراق المالية المحترمين).

وفيما يبدو فإن السيد/ ابو حجله لم يطلع ضمن ما اطلع عليه من اوراق ومستندات (او انه قرر تجاهلها) على سند الامانة ..الخ الذي تقر فيه الشركة القابضة بان الاسهم البالغ عددها 131,550 مملوكة فعليا وواقعا للشركة القطرية العامة التي دفعت قيمتها من اموالها الخاصة ولا يجوز اثباتها في سجلات الشركة بشهادة مدققي حساباتها.

ومنا لاي تكرار لا لزوم له في هذا المقام فقد تم الرد على السيد/ ابو حجله بتاريخ 2015/11/22 وتزويده بالمعلومات والبيانات سابق الاشارة اليها واتبعت هذه الرسالة برسالة اخرى للسيد ابو حجله بتاريخ 2016/1/26 اشتملت على المعلومات الاضافية التالية:

1- انه – السيد ابو حجله – كان احد اعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة خلال الفترة التي تم فيها زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر من (2.5) مليار ديناراً جزائري الى (10) مليار ديناراً جزائري وتم اعتماد ميزانية 2009 بتاريخ 2010/4/26 حيث تمت المصادقة عليها باجماع مساهمي الشركة.

2- انه ومن الطبيعي ان يعلم السيد / ابو حجله بصفته عضو مجلس ادارة في الشركة القابضة بقرار المجلس المتخذ في 2009/10/15 وسبب عدم اكتتاب الشركة باسهم زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر (النقدية) ويسند الاقرار والتعهد، لاسيما وانه وقع على الاقرار الوارد في الصفحة (21) من التقرير السنوي لميزانية 2009 الذي يؤكد علمه بذلك.

3- وقد تساءلت رسالة 2016/1/26 عن السبب وراء عودة السيد/ ابو حجله، وبعد مضي خمس سنوات، على واقعة زيادة رأسمال البنك الى (10) مليارات ديناراً جزائري بمطالبة الشركة بتصويب و/او اثبات اسهم الامانة المسجلة باسمها والعائدة للغير، باعتبارها حقا من حقوق الشركة – رغم عدم دفع الشركة لقيمتها – الامر الذي ينطوي (لو تم) على تزوير صريح وتلاعب واضح في البيانات المالية لا يرضاه ضمير المجلس ولا يقره مساهمو الشركة ولا مدققو حساباتها ولا تقبلها الجهات الرقابية المشرفة على الشركة، ولدخلت الشركة بمنازعات قانونية مع المالك الحقيقي للاسهم وعندئذ فلن يفيد المجلس انكار التزاماته القانونية والتنصل من تعهداته العقدية التي قطعها على نفسه ولنا ان نتخيل عندئذ ما سيلحق بالشركة ومجلس ادارتها ومساهميها من اضرار في سمعتها ومصداقيتها وما ستتحمله من اعباء مالية ..الخ.

4- ومن العجيب، انه في الوقت الذي طالب فيه السيد/ ابو حجله بتصويب البيانات المالية للشركة القابضة بادراج اسهم الامانة ضمن اصول الشركة وموجوداتها، كان قد تقدم في اول ديسمبر 2015 بشكوى الى هيئة قطر للاوراق المالية ضد الشركة القطرية العامة اشار فيها ان هناك اسهما في بنك ترست الجزائر عددها 131,550 سهما تم دفع قيمتها من قبل الشركة القطرية العامة ولكنها مسجلة باسم الشركة القابضة في الاردن وليس باسمها..الخ. ويبدو ان السيد ابوحجله قد اقتنع اخيراً ان ملكية هذه الاسهم تعود للقطرية العامة التي دفعت قيمتها من اموالها الخاصة (وليس من اموال الشركة القابضة)، ونقترح عليه ان يرجع الى ميزانيات القطرية العامة للتأكد بنفسه من انه قد تم ادراج هذه الاسهم ضمن اموالها وموجوداتها وبالتالي فإنه لا يجوز ابداء ادراج قيمة هذه الاسهم مرة في ميزانية القطرية العامة ومرة اخرى في ميزانية الشركة القابضة.

وسؤالنا الاخير، ماهو الضرر، في راي السيد ابو حجله، الذي لحق بالشركة القابضة عندما تم تسجيل الاسهم سابق الاشارة اليها باسمها (لاسياب قانونية بحته) واعطاء سند امانة لمالك الاسهم الحقيقي تعترف فيه بملكية هذا الاخير لتلك الاسهم مع استعدادها للتنازل عنها في اي وقت تزول فيه الموانع القانونية.

حادي عشر: علاقة السيد/ عبدالمطلب ابو حجله (ابو حجله) بشركة الوساطة المالية

- معلوم ان السيد ابو حجله شريك في راسمال شركة الوساطة المالية بحصة 20% منذ تأسيسها في العام 2005 وكان آخر منصب له في الشركة مسؤول للرقابة والاشراف فيها منذ 2011/4/23 وحتى انتهاء خدماته في 2016/1/7.
- ومعلوم ايضا ان السيد/ ابو حجله كان يشتري ويبيع الاسهم في السوق المالي باسماء افراد عائلته بموجب وكالات عدلية اصولية وكان حجم تداوله يشكل ما بين 50% الى 60% من حجم تداول الشركة، وكان قد اقر في اكثر من مناسبة انه المسؤول وبصفته الشخصية – عن ديون والتزامات افراد عائلته.
- ونظراً لحجم تداوله السوقي ولكونه احد الشركاء فقد تم منحه تسهيلات ائتمانية مشروطة بالا تزيد تلك التسهيلات في اي وقت عن 75% من قيمة محافظ افراد عائلته منفردين و مجتمعين، غير انه غالباً ما كان يتجاوز هذه النسبة وكان في سنوات الشركة الاولى يتمتع عن توقيع فواتير البيع والشراء او كشوف الحساب الخاصة بافراد اسرته. ولقد ترتب بذمته عن تداولات افراد عائلته مبالغ كبيرة وصلت بتاريخ 2011/4/23 الى 613,420 ديناراً اقر بها ووعد بتسديدها باسرع وقت ممكن.
- كما كان المذكور يستقطب بعض العملاء ويقوم بادارة محافظهم المالية من خلال اصدار اوامر البيع والشراء للوسيطه المالية المتواجدة في مكتبه وكثيراً ما كان يعطي تسهيلات ائتمانية لبعض هؤلاء العملاء رغم انه لا يملك مثل هذه الصلاحية و/او يقوم بعمليات البيع والشراء دون موافقة او تفاويض من هؤلاء العملاء الامر الذي الحق ببعضهم خسائر كبيرة امتنعوا بعدها عن سداد مديونياتهم، وتم تجبير تلك الخسائر الى الشركة التي قامت باجراء بعض التسويات مع بعض هؤلاء العملاء ومازالت تحاول مع البعض الاخر.
- وقد قامت شركة الوساطة المالية بمطالبة المذكور اكثر من مرة بتسديد الديون التي ترصدت في ذمة افراد عائلته والمساعدة في تحصيل ديون عملائه الا انه ادار ظهره وامتنع عن التسديد او المساعدة وقد ظهرت نيته واضحة جلية عندما بعث بتاريخ 2015/6/14 برسالة الى "الوساطة المالية" يطلب فيها الموافقة على تسوية مديونيات افراد عائلته بخصم 50% (خمسون بالمئة) من تلك المديونيات وسداد المتبقي على دفعات اسوة بما اتبع مع صغار موظفي الشركة والتي لم تكن مديونياتهم تتجاوز بضع مئات الدنانير او اكثر من ذلك قليلاً.
- علماً بأن مجموع الديون المترصدة في ذمته وافراد عائلته كانت بتاريخ 2015/6/14 ما مجموعه 861,875 (ثمانمائة وواحد وستون الفا وثمانمائة وخمسة وسبعون) ديناراً.
- وطبيعي فقد تم رفض هذا الطلب والغاء جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة له ومطالبته بكامل الدين وسحب جهاز التداول من مكتبه والغاء عقد عمله من الشركة اعتباراً من 2016/1/7.

• وقد ترتب على ذلك ما يلي:

أ- قيام السيد/ ابو حجله بتاريخ 2015/12/8 بتوجيه اذارات عدلية لشركة الوساطة المالية يطالب فيها باعادة شيكات صدرت منه باسم "الوساطة المالية" كان قد طلب ايداعها في حساب ابنه المدين محمد قيمتها 958,000 ديناراً مدعياً ايداعها بحساب غير حسابه الشخصي وانذار آخر طلب فيه اعادة حوالات صدرت منه قيمتها 560,000 ديناراً لايداعها في حسابات افراد عائلته بدعوى ايداعها بحساب غير حسابه الشخصي، علماً بما يلي:

1- ان هذه المبالغ قد صدر بها سندات قبض سلمت للسيد/ ابو حجله وظهرت في كشوف حساب زوجته وابنائها حسب الاصول.

2- ان هذه الشيكات والحوالات كانت قد صدرت عن المذكور خلال عامي 2009 و 2010.

3- قيام السيد/ ابو حجله في منتصف شهر ديسمبر 2015 برفع (3) قضايا لدى محكمة بداية حقوق عمان يطالب فيها (كدفعة اولى) باعادة قيم ثلاثة شيكات مبالغها 21,000 ديناراً، 20,000 ديناراً و 9,500 ديناراً.

ب- قيام شركة الوساطة المالية منذ بداية العام 2016 برفع القضايا التالية على السيد/ ابو حجله وهي:

1- القضية البدائية الحقوقية لمطالبته بمبلغ 835,310 (ثمانمائة وخمسة وثلاثون الفا وثلاثمائة وعشرة) ديناراً اردنيا المترصد في ذمته وذمة افراد عائلته اضافة الى الحجز التحفظي على املاكهم المنقولة وغير المنقولة.

2- القضية البدائية الحقوقية لمطالبته بمبلغ 25,204 (خمسة وعشرون الفا ومائتان واربعه) ديناراً اردنيا تعود لبعض عملاء السيد/ ابو حجله والذي اقر خطياً بمسؤوليته عنه.

3- القضية البدائية الحقوقية وموضوعها مطالبته بالتعويض عن الضرر المادي الذي لحق بالشركة بخصوص عميله رئيس مجلس ادارة احدى شركات الوساطة المالية والتي كان هو ايضا عضواً في مجلس ادارتها، ومبلغها 157,092.915 ديناراً.

4- القضية البدائية الحقوقية لمطالبته بالتعويض عن الضرر الذي الحقه بالشركة بخصوص احدى موظفات الشركة القابضة، بسبب سوء ادارته لمحفظتها المالية ومبلغها 49,695 (تسعة واربعون الفا وستمائة وخمسة وتسعون) ديناراً.

علماً بان السيد/ ابو حجله قد اشاع بين المحيطين به ومنهم موظف في شركة الوساطة المالية بانه نقل جميع امواله المنقولة وغير المنقولة الى آخرين ولم يعد باسمه ما يمكن الحجز عليه بما في ذلك حصته في راسمال شركة الوساطة المالية والتي قام برهنها باسم ابنه الاكبر، ظناً منه ان القانون سيقوم بحمايته فيما قام به من اجراءات بهذا الصدد.

الخطة المستقبلية

- 1) العمل على زيادة اصول وارباح الشركة من خلال استغلال السيولة المتوفرة لدى الشركة واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة محليا وخارجياً.
- 2) تنويع استثمارات الشركة والاستثمار بالاصول الجيدة.
- 3) العمل على تحصيل الارصدة المدينة المترتبة على عملاء شركة الوساطة المالية وموظفيها السابقين وتخفيض مخصصات الديون المشكوك فيها الى اقل حد ممكن.

توصيات مجلس الادارة

هذا ويسر مجلس الادارة ان يتقدم من المساهمين الكرام في اجتماع الهيئة العامة العادية للشركة بالتوصيات التالية:

- 1- تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق.
- 2- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والخطة المستقبلية للعام القادم.
- 3- سماع تقرير مدقي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
- 4- مناقشة الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
- 5- ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة.
- 6- تعيين او اعادة تعيين مدقي حسابات الشركة للسنة القادمة.
- 7- انتخاب مجلس ادارة جديد للشركة للسنوات الاربع القادمة.
- 8- اية امور اخرى تقترح الجمعية العامة العادية ادراجها على جدول الاعمال حسب القانون بموافقة عدد من المساهمين يمتلكون ما لا يقل عن 10% من الاسهم الممثلة في الاجتماع.

وختاماً فإن مجلس الادارة يشكر حضوركم وثقتكم كما يشكر جميع الموظفين والعاملين على جهودهم متمنين لشركتنا كل التقدم والازدهار.

عمان في 2016/03/15

مجلس الادارة

تعليمات الإفصاح

تعليمات الإفصاح

تمشياً مع المادة (4) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية نورد ما يلي:-

1- أ - الأنشطة الرئيسية للشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الاردنيين.

نشاط الشركة الرئيسي هو الاستثمار في الاسواق المالية المحلية والخارجية والمشاركة في رؤوس اموال بعض الشركات الخارجية وانشاء وتأسيس الشركات التابعة.

1- ب - اماكن الشركة الجغرافية:

عمان - الاردن وعدد موظفيها (7)، ولا يوجد للشركة اي فروع داخل المملكة او خارجها.

1- ج - حجم الاستثمار الرأسمالي للشركة.

بلغ حجم استثمارات الشركة حوالي 22,492,001 ديناراً موزعة جغرافياً ما بين الاردن وقطر والجزائر.

2- الشركات التابعة للشركة:

أ- شركة المغتربين الاردنيين للوساطة المالية - عمان - الاردن.

نشاطها الرئيسي : القيام بشراء وبيع الاوراق المالية لحساب الشركة ولحساب الغير وذلك ضمن القوانين والانظمة المرعية، رأسمالها المصرح به 5,000,000 دينار والمدفوع 4,000,000 دينار وتساهم فيها الشركة بنسبة 60% ويعمل بها (10) موظفين. ولا يوجد للشركة اي فروع داخل المملكة او خارجها.

ب- شركة المغتربين الاردنيين للاستثمار والتطوير العقاري - عمان - الاردن.

نشاطها الرئيسي : شراء العقارات والاراضي وتطويرها، واقامة المشاريع السكنية والتجارية والزراعية. واقتراض الاموال اللازمة من البنوك. رأسمالها المصرح به والمدفوع 1,600,000 ديناراً وهي مملوكة بنسبة 100% للشركة القابضة. ولا يوجد للشركة اي فروع داخل المملكة او خارجها.

3. أ) أسماء اعضاء مجلس الإدارة ، ونبذة تعريفية عن كل منهم وتاريخ انتخابهم :

الأسم	المنصب	الجنسية	تاريخ الميلاد	الشهادة العلمية	الخبرات العملية
غازي كامل عبد الرحمن ابو نحل	رئيس المجلس	الاردنية	1946	الثانوية العامة	رجل اعمال وخبرة واسعة في مجال التأمين والإستثمار مؤسس ورئيس مجلس ادارة مجموعة شركات في عدة دول عربية واجنبية
راضي شاكور درويش الننتشة	نائب الرئيس	الاردنية	1943	ماجستير ادارة الولايات المتحدة	خبرة واسعة في مجال الإستثمار والتجارة
جمال كامل عبد الرحمن ابو نحل	عضو مجلس	الاردنية	1954	بكالوريوس ادارة الولايات المتحدة	خبرة واسعة في الإستثمار والتأمين
روحي مصطفى قاسم الترهني ممثل شركة ترست العالمية للتأمين (ترست ري/ البحرين)	عضو مجلس	الاردنية	1946	بكالوريوس محاسبة مصر	خبرة واسعة في مجال الادارة العامة والادارة المالية، التأمين وإعادة التأمين
الشيخ ناصر بن علي آل ثاني ممثل شركة ترست العالمية للتأمين – قبرص	عضو مجلس	القطرية	1961	بكالوريوس ادارة الولايات المتحدة	خبرة واسعة في اعمال البنوك والإستثمار
كامل غازي كامل ابو نحل	عضو مجلس	الاردنية	1974	بكالوريوس رياضيات وادارة اعمال بريطانيا	خبرة كبيرة في مجال التأمين وإعادة التأمين
وليد احمد ابراهيم السعدي ممثل شركة ترست العالمية للتأمين (ترست ري/ البحرين)	عضو مجلس	الاردنية	1960	بكالوريوس ادارة مالية	خبرة واسعة في ادارة الشركات والمشاريع الكبيرة

تم انتخاب اعضاء مجلس الادارة بتاريخ 2012/02/27 لمدة أربع سنوات.

3- ب) أسماء ورتب الادارة العليا ونبذة عن كل منهم:-

الأسم	المنصب	تاريخ الميلاد	الشهادة العلمية	الخبرات العملية
روحي مصطفى قاسم الترهني	قائم باعمال المدير العام	1946	بكالوريوس محاسبة مصر	خبرة واسعة في مجال الادارة العامة والادارة المالية، التأمين وإعادة التأمين
محمد حريص موسى الحواش	المدير المالي	1941	بكالوريوس محاسبة مصر	خبرة واسعة في المحاسبة الحكومية والتجارية
محمد وليد راشد السعيد	المدير الاداري	1946	ادارة وحاسوب	خبرة واسعة في مجال الادارة والحاسوب والقانون

3- ج) دائرة الاستثمار:

الاسم	المنصب	تاريخ الميلاد	الشهادة العلمية	الخبرات العملية
جمال كامل عبد الرحمن ابو نحل	عضو مجلس الادارة	1954	بكالوريوس ادارة الولايات المتحدة	خبرة واسعة في مجال الاستثمار والتأمين
روحي مصطفى قاسم الترهني	عضو مجلس الادارة والقائم باعمال المدير العام	1946	بكالوريوس محاسبة مصر	خبرة واسعة في مجال الادارة العامة والادارة المالية، التأمين وإعادة التأمين

4- اسماء كبار مالكي الاسهم وعدد الاسهم المملوكة لكل منهم اذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته 5% فأكثر.

الاسم	2015/12/31	النسبة المئوية	2014/12/31	النسبة المئوية
شركة ترست العالمية للتأمين ترست ري - البحرين	5,890,234	%36.52	5,890,234	% 36.52
غازي كامل عبد الرحمن ابونحل	1,228,028	%7.62	1,228,028	% 7.62

5 - الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها واسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي والخارجي.

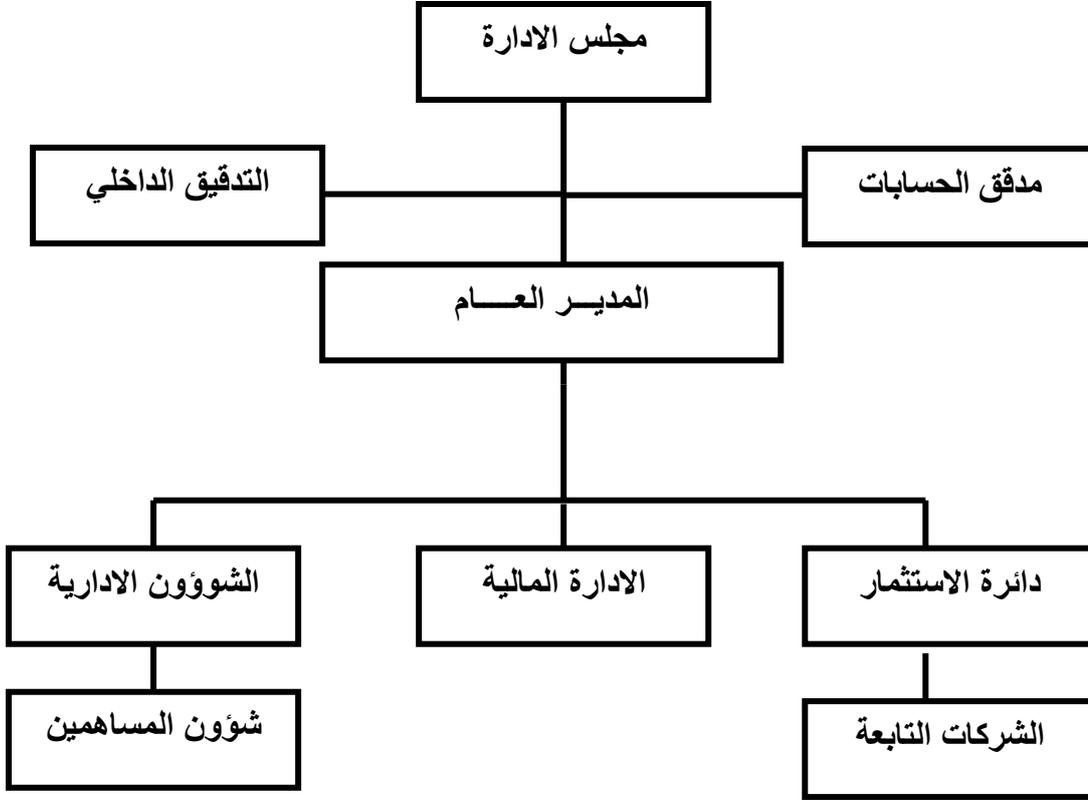
يتركز نشاط الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الاردنيين في الاستثمارات المالية في الاسواق المالية المحلية والعربية وفي تأسيس الشركات التابعة ، هذا ولا يوجد للشركة الام تعامل مباشر مع الجمهور، وليست في وضع تنافسي مباشر مع احد.

6- لا تعتمد الشركة على موردين محددین أو عملاء رئيسيين محليا وخارجيا.

7- لا يوجد اي حماية حكومية، او امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي منتجاتها، بموجب القوانين والأنظمة او غيرها ولا يوجد اي براءات اختراع او حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.

8- لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة او المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها او قدرتها التنافسية، و تطبق الشركة معايير الجودة الدولية.

9- أ) الهيكل التنظيمي للشركة :-



9- ب) عدد موظفي الشركة وشركاتها التابعة وفئات مؤهلاتهم:-

المجموع	شركة المغتربين الاردنيين للاستثمار والتطوير العقاري	شركة المغتربين الاردنيين للوساطة المالية	الشركة الام	المؤهل العلمي
1	-	1	-	ماجستير
10	-	6	4	بكالوريوس
3	-	2	1	دبلوم
3	-	1	2	ثانويه وما دونها
17	-	10	7	المجموع

10- المخاطر التي تتعرض لها الشركة:-

التقلبات الحادة في اسعار صرف العملات للاستثمارات او الاسهم والتي تشكل الاستثمارات الاساسية للشركة سواء نتجت هذه التقلبات عن اسباب سياسية او اقتصادية محلية او عربية او دولية وفي مواجهة ذلك، يعمل مجلس الادارة على خفض الاستثمارات في الأسواق المالية بشكل عام، مع الإحتفاظ بأسهم الشركات القوية والمستقرة.

11- الإنجازات التي حققتها الشركة:-

المحافظة على اصول الشركة وتنويع استثماراتها حيث قامت الشركة بشراء قطعة ارض بالقسطل مساحتها 36,6 دونم بمبلغ 1,750,000 دينار بقصد الاستثمار ، ومازالت الشركة تحتفظ بسيولة عالية مما يعزز فرص الاستثمار لديها.

12- لا يوجد اثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية.

13- السلسلة الزمنية للأرباح او الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين واسعار الاوراق المالية المصدرة من قبل الشركة (لا قرب دينار أردني):

2011/12/31 موحدة	2012/12/31 موحدة	2013/12/31 موحدة	2014/12/31 موحدة	2015/12/31 موحدة	البيان
(195,136)	214,194	1,724,303	2,944,178	1,222,079	الأرباح (والخسائر) المحققة بما في ذلك بنود الدخل الشامل الاخرى قبل الضريبة والمخصصات
(203,624)	156,956	1,660,940	2,811,980	190,385	الأرباح (والخسائر) المحققة بما في ذلك بنود الدخل الشامل الاخرى بعد الضريبة والمخصصات
لا يوجد	لا يوجد	5% نقداً	5% نقداً	لا يوجد	ارباح موزعة
17,213,665	17,421,621	19,045,286	21,098,923	20,601,671	صافي حقوق المساهمين
0.420	0.420	0.780	0.810	0,590	اسعار الأوراق المالية

14- تحليل المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها خلال السنة المنتهية في 2015/12/31

• التحليل المالي:-

تشير البيانات المالية الموحدة ان ارباح الشركة للسنة المنتهية في 2015/12/31 بما في ذلك بنود الدخل الشامل الاخرى قد بلغت بعد الضريبة والمخصصات 190,385 ديناراً مقارنة مع ربح مقداره 2,811,980 ديناراً للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 ويرجع سبب انخفاض الارباح الى ؛

1- انخفاض اسعار الاسهم في الاسواق الخليجية التي تستثمر الشركة جزءا كبيرا من اموالها فيها بسبب انخفاض اسعار النفط.

2- انخفاض الفوائد البنكية بمبلغ 58,974 ديناراً.

3- زيادة مخصص الديون المشكوك فيها بمبلغ 139,393 ديناراً.

4- زيادة المصاريف الادارية بسبب زيادة المصاريف القضائية والاستشارات القانونية والمصاريف الاخرى بمبلغ 90,427 ديناراً.

• هذا ويلقي الجدول التالي الضوء على بعض المؤشرات المالية حول اداء الشركة:

2014		2015		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%100	16,125,000	%100	16,125,000	رأسمال الشركة
%130.9	21,098,923	%127.8	20,601,671	حقوق مساهمي الشركة / رأس المال
%139.5	22,491,350	%135.7	21,875,485	مجموع حقوق الملكية / رأس المال
%15.2	2,444,129	%(1,8)	(305,211)	الربح (الخسارة) المحقق بعد الضريبة / رأس المال
%17.5	2,811,980	%1,2	190,385	الربح (الخسارة) بما فيها بنود الدخل الشامل الاخرى بعد الضريبة / رأس المال
%20.4	3,276,069	%7,6	1,222,079	صافي الايرادات / رأس المال
%109.3	23,046,694	%109,1	22,492,001	مجموع الموجودات / حقوق مساهمي الشركة
%2.7	555,344	%3	616,516	المطلوبات / حقوق مساهمي الشركة
%9.4	2,167,251	%4,5	1,019,965	صافي الذمم المدينة / مجموع الموجودات

• بعض المؤشرات المالية الاخرى :

2014/12/31	2015/12/31	
% 57.5	%25.13	1- نسبة الدوران
0.155	(0,012)	2- عائد السهم / دينار (بدون بنود الدخل الشامل الاخرى)
0.175	0,02	3- عائد السهم / دينار بما في ذلك الدخل الشامل
1.308	1,278	4- القيمة الدفترية / رأس المال بالدينار
0.810	0,590	5- القيمة السوقية للسهم / بالدينار
0.619	46,2	6- القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم بالدينار
16,125,000	16,125,000	7- المعدل المرجح لرأس المال

15- الخطة المستقبلية:

- 1) الاستمرار في المحافظة على اصول واموال الشركة وعدم تعريضها لمخاطر غير مدروسة.
- 2) العمل على تحصيل الارصدة المدينة المستحقة على عملاء شركة الوساطة المالية باعتبارها اولوية مطلقة.
- 3) ضبط وترشيد مصاريف الشركة وشركاتها التابعة الى اقصى قدر ممكن مع المحافظة على مستوى خدماتها.
- 4) استغلال السيولة المتوفرة لدى الشركة بالفرص الاستثمارية الجيدة سواء محليا او خارجيا.

16- اتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة السنوية مضافا اليها ضريبة المبيعات:

9860 دينار	الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الاردنيين
1740 دينار	شركة المغتربين الاردنيين للاستثمار والتطوير العقاري (تابعة)
4640 دينار	شركة المغتربين الاردنيين للوساطة المالية (تابعة)
16240 دينار	اجمالي

17- أ) عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل اعضاء مجلس الإدارة:

الرقم	اسم العضو	المنصب	2015/12/31	%	2014/12/31	%
1	غازي كامل عبد الرحمن ابونحل	رئيس مجلس الإدارة	1,228,028	%7.62	1,228,028	%7.62
2	راضي شاكر درويش النتشة	نائب رئيس مجلس الإدارة	280,750	1,74 %	310,750	%1.93
3	جمال كامل عبد الرحمن ابو نحل	عضو مجلس الادارة	562,731	%3.5	562,731	%3.5
4	كامل غازي كامل ابو نحل	عضو مجلس الإدارة	148,874	%0.9	148,874	%0.9
5	شركة ترست العالمية للتأمين ترست ري - البحرين ويمثلها; روجي مصطفى قاسم الترهني وليد احمد ابراهيم السعدي	عضو مجلس الإدارة	5,890,234	%36.5	5,890,234	%36.5
6		عضو مجلس الإدارة	100	%0	100	%0
7	شركة ترست العالمية للتأمين - (قبرص) ويمثلها; الشيخ ناصر بن علي آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	545,922	%3.38	545,922	%3.38

17- ب) عدد الاوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس واعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	الوضع القانوني	الجنسية	عدد الاسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها	
					2014	2015
غازي كامل عبد الرحمن ابو نحل	رئيس مجلس الادارة "القبضة"	شركة ترست العالمية للتأمين - البحرين	عائلية	بحرينية	5,890,234	5,890,234
غازي كامل عبد الرحمن ابو نحل	رئيس مجلس الادارة "القبضة"	شركة ترست العالمية للتأمين - قبرص	عائلية	قبرصية	545,922	545,922

17- ج) عدد الاوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الادارة العليا:

الرقم	الاسم	المنصب	الجنسية	2015/12/31	2014/12/31
1	روحي مصطفى قاسم الترهوي	القائم باعمال المدير العام	اردنية	100	100
2	محمد حريص موسى الحواش	المدير المالي	اردنية	لاشئ	لاشئ
3	محمد وليد راشد السعيد	المدير الاداري	اردنية	لاشئ	لاشئ

• لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل اشخاص الادارة العليا.

17- د) عدد الاوراق المالية المملوكة لاقارب اعضاء مجلس الادارة واشخاص من الادارة العليا:-

الرقم	الاسم	المنصب	2015/12/31	2014/12/31
1	غازي كامل عبد الرحمن ابو نحل هند علي ملحم طباجة (زوجة) حمد غازي كامل ابو نحل (ابن) فادي غازي كامل ابو نحل (ابن) امل غازي كامل ابو نحل (ابنة) ريم غازي كامل ابو نحل (ابنة) نجيب كامل عبد الرحمن ابو نحل (شقيق) المجموع	رئيس مجلس الادارة	574,892	574,892
2	جمال كامل عبد الرحمن ابونحل نجيب جمال كامل ابو نحل (ابن) مريم جمال كامل ابو نحل (ابنة) سارة جمال كامل ابو نحل (ابنة) داناجمال كامل ابو نحل (ابنة) المجموع	عضو مجلس الادارة	929,008	929,008

* لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل اقارب رئيس واعضاء مجلس الادارة أو اقارب اشخاص الادارة العليا.

18- أ) المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس واعضاء مجلس الادارة:

لم يتقاضى رئيس واعضاء مجلس الادارة خلال عام 2015 اي مزايا او مكافآت فيما عدا مبلغ 4048 دينار صرفت لبعض الأعضاء قيمة تذاكر كالتالي؛

الرقم	الاسم	المبلغ
1	راضي شاكر درويش الننتشة	556
2	جمال كامل ابو نحل	1164
3	الشيخ ناصر بن علي ال ثاني	1164
4	وليد احمد السعدي	1164
	المجموع	4048

18- ب) المزايا والمكافآت المدفوعة للادارة العليا خلال السنة المالية 2015 :

لاقرب دينار أردني

الرقم	الاسم	المنصب	الراتب و غلاء المعيشه	مكافآت	بدل انتقال او سفر	اجمالي
1	روحي مصطفى قاسم الترهني	القائم باعمال المدير العام	—	—	—	—
2	محمد حريص موسى الحواش	المدير المالي	22,867	لاشئ	900	23,767
3	محمد وليد راشد السعيد	المدير الاداري	17,678	لاشئ	600	18,278
	اجمالي		40,545		1500	42,045

19- لم يتم دفع أي تبرعات او منح خلال السنة المالية لاية جهة .

20- تم المشاركة بالدورات التدريبية التالية خلال عام 2015:-

أ. ادارة المكاتب والسكرتاريا.

21- لا يوجد اية عقود او مشاريع او ارتباطات عقدتها الشركة مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الادارة او اعضاء المجلس او المدير العام او اي موظف في الشركة او اقاربهم.

22- أ- لا يوجد مساهمة للشركة في حماية البيئة.

22- ب - لا يوجد مساهمة للشركة في خدمة المجتمع المحلي.

23- عقد مجلس الادارة (7) اجتماعات خلال عام 2015 .

فصل خاص بدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان

تقوم الشركة بالالتزام بتطبيق جميع القواعد الامرة والقواعد العامة والواردة في دليل حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان والصادر من هيئة الاوراق المالية كما تقوم الشركة بالالتزام بتطبيق البنود الارشادية الواردة في دليل حوكمة الشركات.

الاقراءات المطلوبة

1- يقر مجلس الادارة حسب علمه واعتقاده بعدم وجود امور جوهرية غير معننة قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية القادمة.

2- يقر مجلس الادارة مسؤوليته عن اعداد البيانات وعن توفير نظام رقابة فعال في الشركة.

راضي شاكدر دويش الننتشة
نائب رئيس مجلس الادارة

غازي كامل عبد الرحمن ابو نحل
رئيس مجلس الادارة

كامل غازي كامل ابو نحل
عضو مجلس الادارة

جمال كامل عبد الرحمن ابو نحل
عضو مجلس الادارة

الشيخ ناصر بن علي آل ثاني
عضو مجلس الادارة
ممثل شركة ترست العالمية للتأمين - قبرص

روحي مصطفى قاسم الترهني
عضو مجلس الادارة
ممثل شركة ترست العالمية للتأمين
ترست ري - البحرين

وليد احمد ابراهيم السعدي
عضو مجلس الادارة
ممثل شركة ترست العالمية للتأمين
ترست ري - البحرين

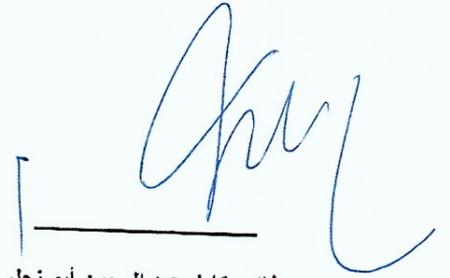
3- يقر رئيس مجلس الإدارة والقائم باعمال المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة وإكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير عن السنة المنتهية في 2015/12/31.



محمد حريص موسى الحواش
المدير المالي



روحي مصطفى قاسم الترهى
القائم باعمال المدير العام



غازي كامل عبد الرحمن أبو نحل
رئيس مجلس الإدارة

**البيانات المالية الموحدة
وتقرير المحاسب القانوني المستقل
للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الاول 2015**

الشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين
شركة مساهمة عامة محدودة

البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015
وتقرير مدقي الحسابات المستقلين

المهنيون العرب
(أعضاء في جرانت ثورنتون العالمية)

الشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين
شركة مساهمة عامة محدودة

فهرس

صفحة

2	- تقرير مدقي الحسابات المستقلين
3	- بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2015
4	- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
5	- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
6	- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
7	- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
19 – 8	- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة



تقرير مدققى الحسابات المستقلين

السادة مساهمي
الشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين المساهمة العامة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين المساهمة العامة والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وكلائمن بيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها.

مسؤولية مجلس إدارة الشركة عن البيانات المالية الموحدة

إن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة المرفقة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هي من مسؤولية مجلس إدارة الشركة، وتشمل هذه المسؤولية الإحتفاظ بنظام رقابة داخلي يهدف إلى إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت نتيجة خطأ أو إحتيال.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة استناداً إلى إجراءات التدقيق التي قمنا بها. لقد تم قيامنا بهذه الإجراءات وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والتي تتطلب الإلتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية التدقيق بهدف الحصول على درجة معقولة من القناعة بأن البيانات المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية. كما تشمل إجراءات التدقيق الحصول على بيّنات حول المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. تستند إجراءات التدقيق المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات وتقييمه لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية الموحدة سواء كانت نتيجة خطأ أو إحتيال. إن تقييم المدقق لهذه المخاطر يتضمن دراسة إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة، وهو يهدف إلى إختيار إجراءات التدقيق المناسبة ولا يهدف إلى إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة. تتضمن إجراءات التدقيق أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات الهامة التي إستندت إليها الإدارة في إعداد البيانات المالية الموحدة وتقييمها عاماً لطريقة عرضها. وفي إعتقادنا أن بيّنات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين المساهمة العامة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بكيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة والبيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

فقرة توكيدية

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة أرض تبلغ قيمتها الدفترية (١,٧٥٠,٠٠٠) دينار غير مسجلة باسم الشركة، علماً بأن الشركة تحتفظ بوكالة غير قابلة للعزل لصالح أحد أعضاء مجلس الإدارة مقابل كامل حق التصرف فيها.

إبراهيم حمودة (إجازة ٦٠٦)

المهنيون العرب

(أعضاء في جرائنت ثورنتون)

عمان في ٣ شباط ٢٠١٦

الشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين
شركة مساهمة عامة محدودة
بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2015
(بالدينار الأردني)

2014	2015	إيضاح	
			الموجودات
7,073,272	6,950,099	3	النقد وما في حكمه
8,391,980	7,779,922	4	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
794,952	77,681	5	ذمم عملاء وساطة مدينة
1,193,478	848,190		ذمم عملاء تمويل على الهامش
178,821	94,094		ذمم وسطاء
189,000	189,000		صندوق ضمان التسوية
76,503	91,750	6	أرصدة مدينة أخرى
416,363	-		ذمم جهات ذات علاقة مدينة
3,667,857	3,667,857	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
1,019,834	2,769,834	8	استثمارات عقارية
10,000	1		رخصة مزاولة أعمال الوساطة
34,634	23,573	9	ممتلكات ومعدات
23,046,694	22,492,001		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
224,068	258,067		ذمم عملاء وساطة دائنة
-	28,698	14	ذمم جهات ذات علاقة دائنة
331,276	329,751	10	أرصدة دائنة أخرى
555,344	616,516		مجموع المطلوبات
		11	حقوق الملكية
16,125,000	16,125,000		رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع
105,986	105,986		علاوة إصدار
2,258,918	2,258,918		احتياطي إجباري
11,448	11,448		احتياطي اختياري
2,597,571	2,100,319		أرباح مرحلة
21,098,923	20,601,671		مجموع حقوق مساهمي الشركة
1,392,427	1,273,814		حقوق غير المسيطرين
22,491,350	21,875,485		مجموع حقوق الملكية
23,046,694	22,492,001		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

"إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها"

الشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين
شركة مساهمة عامة محدودة
بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
(بالدينار الأردني)

2014	2015	إيضاح	
737,052	568,838		أرباح أسهم مقبوضة
223,273	204,063		عمولات وساطة
108,179	91,055		إيراد فوائد تمويل عملاء على الهامش
1,723,163	(538,354)		فروقات تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
159,351	97,606		أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
318,766	259,792		إيراد فوائد ودائع بنكية
(548,742)	(639,169)	12	مصاريف إدارية
(151,000)	(290,393)	5	مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها
6,285	725		صافي إيرادات ومصاريف أخرى
2,576,327	(245,837)		(خسارة) ربح السنة قبل الضريبة
(132,198)	(59,374)	16	ضريبة دخل السنة
2,444,129	(305,211)		(خسارة) ربح السنة
وتعود الى:			
2,492,036	(186,598)		مساهمي الشركة
(47,907)	(118,613)		حقوق غير المسيطرين
2,444,129	(305,211)		
0,155	(0,012)	13	حصة السهم الأساسية والمخفضة من (خسارة) ربح السنة العائد لمساهمي الشركة

"إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها"

الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين
شركة مساهمة عامة محدودة
بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

(بالدينار الأردني)

2014	2015	
2,444,129	(305,211)	(خسارة) ربح السنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى
367,851	495,596	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال بيان الدخل الشامل
2,811,980	190,385	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		ويعود إلى :
2,859,887	308,998	مساهمي الشركة
(47,907)	(118,613)	حقوق غير المسيطرين
2,811,980	190,385	

"إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها"

الشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين
شركة مساهمة عامة محدودة
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
(بالدينار الأردني)

مجموع حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق مساهمي الشركة	أرباح * مرحلة	التغير المتراكم في القيمة العادلة	احتياطات		علاوة إصدار	رأس المال المدفوع	
					اختياري	إجباري			
22,491,350	1,392,427	21,098,923	2,597,571	-	11,448	2,258,918	105,986	16,125,000	الرصيد كما في 2015/1/1
(806,250)	-	(806,250)	(806,250)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح
190,385	(118,613)	308,998	(186,598)	495,596	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	495,596	(495,596)	-	-	-	-	بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
21,875,485	1,273,814	20,601,671	2,100,319	-	11,448	2,258,918	105,986	16,125,000	الرصيد كما في 2015/12/31
20,485,620	1,440,334	19,045,286	(269,564)	-	1,087,262	1,996,602	105,986	16,125,000	الرصيد كما في 2014/1/1
-	-	-	269,564	-	(269,564)	-	-	-	إطفاء خسائر
(806,250)	-	(806,250)	-	-	(806,250)	-	-	-	توزيعات أرباح
2,811,980	(47,907)	2,859,887	2,492,036	367,851	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	367,851	(367,851)	-	-	-	-	بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
-	-	-	(262,316)	-	-	262,316	-	-	إحتياطي إجباري
22,491,350	1,392,427	21,098,923	2,597,571	-	11,448	2,258,918	105,986	16,125,000	الرصيد كما في 2014/12/31

* لا تتضمن الأرباح المرحلة للشركة كما في 31 كانون الأول 2015 أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل غير قابلة للتوزيع على مساهمي الشركة.

"إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها"

الشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين
شركة مساهمة عامة محدودة
بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
(بالدينار الأردني)

2014	2015	
		التدفقات النقدية من عمليات التشغيل
2,576,327	(245,837)	(خسارة) ربح السنة قبل الضريبة
31,448	21,284	استهلاكات وإطفاءات
(1,723,163)	538,354	فروقات تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
151,000	290,393	مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها
		التغير في رأس المال العامل
(140,149)	73,704	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,299,787	460,877	ذمم عملاء وساطة
(499,305)	345,288	ذمم عملاء تمويل على الهامش
40,801	84,727	ذمم وسطاء
(416,363)	445,061	ذمم جهات ذات علاقة
9,823	(15,247)	أرصدة مدينة أخرى
56,184	28,345	أرصدة دائنة أخرى
(129,742)	(89,245)	ضريبة الدخل المدفوعة
1,256,648	1,937,704	صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل
		التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار
367,851	495,596	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
-	(1,750,000)	إستثمارات عقارية
(2,159)	(223)	ممتلكات ومعدات
365,692	(1,254,627)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من عمليات الاستثمار
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في عمليات التمويل
(806,250)	(806,250)	توزيعات أرباح
		التغير في النقد وما في حكمه
816,090	(123,173)	النقد وما في حكمه في بداية السنة
6,257,182	7,073,272	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
7,073,272	6,950,099	

"إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها"

الشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين
شركة مساهمة عامة محدودة
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول 2015
(بالدينار الأردني)

1 . عام

تأسست الشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين بتاريخ 2 تموز 1988 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (202) وقد حصلت الشركة على حق الشروع في العمل بتاريخ 7 كانون الثاني 1991، إن مركز تسجيل الشركة هو في المملكة الأردنية الهاشمية ومن أهم غاياتها الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والسياحية وغيرها، وذلك عن طريق تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو تملكها أو المساهمة فيها والاستثمار في الأسهم والسندات داخل الأردن وخارجه.

إن أسهم الشركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية - الأردن.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة المرفقة من قبل مجلس إدارة الشركة في جلسته المنعقدة بتاريخ 3 شباط 2016، وتتطلب هذه البيانات المالية موافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2 . السياسات المحاسبية الهامة

أسس إعداد البيانات المالية الموحدة

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للشركة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة.

إن الدينار الأردني هو عملة اظهر البيانات المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة الحالية متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها في السنة السابقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة الأم والبيانات المالية للشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرتها وتحقق السيطرة عندما يكون للشركة القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين الشركة الأم والشركات التابعة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة كما في نفس تاريخ البيانات المالية للشركة الأم وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة الأم. إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في الشركة الأم فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة الأم.

يتم توحيد نتائج أعمال الشركات التابعة في بيان الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يتم فيه فعلياً انتقال سيطرة الشركة الأم على الشركات التابعة. يتم توحيد نتائج أعمال الشركات التابعة التي يتم التخلص منها في بيان الدخل الموحد حتى التاريخ الذي تفقد الشركة فيه السيطرة على الشركات التابعة.

تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء الذي لا تملكه الشركة الأم من حقوق الملكية في الشركة التابعة.
وفيما يلي عرض للشركات التابعة التي تم توحيد بياناتها المالية مع البيانات المالية للشركة الأم:

اسم الشركة	رأس المال	نسبة التملك	طبيعة النشاط
المغربيين الأردنيين للوساطة المالية ذ.م.م	4,000,000	60%	وساطة مالية
المغربيين الأردنيين للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م	1,600,000	100%	استثمارات عقارية

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عدداً من المعايير والتعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية، وسيتم تطبيق هذه المعايير والتعديلات بعد تاريخ 31 كانون الأول 2015، وتتوقع إدارة الشركة أن تطبيق هذه المعايير والتعديلات في المستقبل لن يكون له أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للشركة.

وفيما يلي ملخص لأهم المعايير الجديدة والمعايير التي تم إدخال تعديلات عليها وتواريخ تطبيقها :

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ التطبيق
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11)	العمليات المشتركة (تعديلات)	السنوات المالية التي تبدأ في كانون الثاني 2016
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14)	حسابات التأجيل التنظيمية	السنوات المالية التي تبدأ في كانون الثاني 2016
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)	الإيرادات من العقود مع العملاء	السنوات المالية التي تبدأ في كانون الثاني 2018

استخدام التقديرات

إن اعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة الشركة القيام ببعض التقديرات والإجتهادات التي تؤثر على البيانات المالية والإيضاحات المرفقة بها. إن تلك التقديرات تستند على فرضيات تخضع لدرجات متفاوتة من الدقة والتيقن، وعليه فإن النتائج الفعلية في المستقبل قد تختلف عن تقديرات الادارة نتيجة التغير في أوضاع وظروف الفرضيات التي استندت عليها تلك التقديرات.

وفيما يلي أهم التقديرات التي تم استخدامها في اعداد البيانات المالية الموحدة:

- تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (ان وجدت) في بيان الدخل الموحد.
- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني في بيان الدخل الموحد.
- تقوم إدارة الشركة بتقدير قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بعد الأخذ بالإعتبار قابلية تلك الذمم للتحصيل.

النقد وما في حكمه

يمثل النقد وما في حكمه النقد في الصندوق ولدى البنوك والاستثمارات القابلة للتسييل إلى مبالغ محددة وباستحقاقات لا تتجاوز الثلاثة أشهر بحيث لا تتضمن مخاطر التغير في القيمة.

الذمم المدينة

تظهر الذمم المدينة بالكلفة بعد تنزيل مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها، ويتم شطب الذمم في حال عدم إمكانية تحصيلها خصما من المخصص المأخوذ لها ويضاف المحصل من الذمم التي تم شطبها إلى الإيرادات.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، ويتم استهلاكها عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

أجهزة وبرامج كمبيوتر	10 - 25%
أجهزة مكتبية ومعدات	10 - 15%
أثاث وديكورات	10 - 20%
سيارات	15%

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده لأي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل الموحد.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي المتوقع للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، وفي حال اختلاف العمر الإنتاجي المتوقع عن ما تم تقديره سابقاً، يتم استهلاك القيمة الدفترية المتبقية على العمر الإنتاجي المتبقي بعد إعادة التقدير اعتباراً من السنة التي تم فيها إعادة التقدير.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتضمن هذا البند الاستثمار في أسهم وإسناد الشركات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة (تقيد مصاريف الاقتناء في بيان الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة لها في بيان الدخل الموحد بما في ذلك التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية البيع في بيان الدخل الموحد.

يتم إثبات الأرباح الموزعة أو الفوائد المكتسبة على هذه الموجودات في بيان الدخل الموحد.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

يتضمن هذا البند الاستثمارات الاستراتيجية المحتفظ بها على المدى الطويل وليس بهدف المتاجرة.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة لها في بيان الدخل الشامل الموحد ضمن حقوق الملكية الموحد بما في ذلك التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تحويل رصيد التغير المتراكم في القيمة العادلة الخاص بالموجودات المباعة إلى الأرباح والخسائر المدورة بشكل مباشر.

يتم إثبات الأرباح الموزعة على هذه الموجودات في بيان الدخل الموحد.

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام الشركة ببيع أو شراء الموجودات المالية).

القيمة العادلة

تمثل أسعار الإغلاق في أسواق نشطة القيمة العادلة للموجودات المالية. في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط على بعض الموجودات المالية فإنه يتم تقدير قيمتها العادلة من خلال مقارنتها بالقيمة العادلة لأداة مالية مشابهة أو من خلال احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. في حال تعذر قياس القيمة العادلة للموجودات المالية بشكل يعتمد عليه فإنه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

الاستثمارات العقارية

تظهر الاستثمارات العقارية بالأراضي التي يحتفظ بها من أجل تأجيرها أو لحين حصول زيادة في قيمتها السوقية بالكلفة، ويتم الإفصاح عن القيمة العادلة لها سنوياً ويتم تقدير القيمة العادلة لها من قبل خبراء تقييم مرخصين ومعتمدين لهذه الغاية.

الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة بالكلفة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي تكون فترة الإستفادة منها محددة على مدى فترة الإستفادة ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي تكون فترة الإستفادة منها غير محددة فلا يتم إطفائها بل يتم إجراء إختبار تدني لقيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل قيمة التدني في بيان الدخل الموحد.

يتم إطفاء رخصة مزاولة أعمال الوساطة على فترة 10 سنوات.

الذم الدائنة والمبالغ مستحقة الدفع

يتم إثبات الذم الدائنة والمبالغ مستحقة الدفع عند استلام البضائع والخدمات من قبل الشركة سواء تمت المطالبة بها من قبل المورد أو لم تتم.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يترتب على الشركة التزامات نتيجة لأحداث سابقة وأنه من المحتمل قيام الشركة بدفع مبالغ نقدية لتسديد هذه الالتزامات. يتم مراجعة المخصصات بتاريخ البيانات المالية الموحدة وتعديل قيمتها بناءً على آخر معلومات متوفرة لدى الشركة.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في البيانات المالية الموحدة عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لذلك وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الإيرادات

يتم تحقق إيرادات العمولات عند تنفيذ عقود التداول لصالح العملاء.

يتم تحقق إيرادات الفوائد على أساس زمني بحيث يعكس العائد الفعلي على الموجودات.

يتم تحقق توزيعات أرباح الاستثمارات عند إقرارها من قبل الهيئات العامة للشركات المستثمر بها.

يتم تحقق الإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

العملات الأجنبية

يتم إثبات العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك العمليات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة المعلنة من البنك المركزي الأردني. يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل الأرصدة بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.

ضريبة الدخل

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أحياناً أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.

3 . النقد وما في حكمه

2014	2015	
566,619	1,157,283	حسابات جارية لدى البنوك
6,506,653	5,792,816	ودائع لأجل لدى البنوك
7,073,272	6,950,099	

تستحق الودائع لأجل خلال فترة شهر إلى ستة أشهر وتستحق عليها فوائد بنسب سنوية تتراوح بين 2.5% إلى 3.25% سنوياً.

4 . موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2014	2015	
1,467,777	1,344,064	أسهم شركات مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية - الأردن
6,924,203	6,435,858	أسهم شركات مدرجة في اسواق مالية خارجية
8,391,980	7,779,922	

5 . ذمم عملاء وساطة مدينة

2014	2015	
877,280	545,339	ذمم مدينة
1,045,019	839,354	ذمم جهات ذات علاقة *
(1,127,347)	(1,307,012)	مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها
794,952	77,681	

* بلغ حجم التعامل مع الجهات ذات العلاقة ضمن النشاط الاعتيادي للشركة من خلال حسابات الوساطة ما مجموعه (10,232,367) دينار لعام 2015، مقابل مبلغ (16,631,625) دينار لعام 2014.

إن الحركة على رصيد مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها كما يلي:

2014	2015	
986,488	1,127,347	الرصيد كما في بداية السنة
151,000	290,393	إضافات
(10,141)	(110,728)	إستبعادات (شطب ذمم)
1,127,347	1,307,012	

يتضمن مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها مبلغ (823,760) دينار يخص ذمم جهات ذات علاقة كما في نهاية عام 2015، مقابل مبلغ (481,700) دينار كما في نهاية عام 2014.

يبين الجدول التالي أعمار الذمم المستحقة التي لم يتم أخذ مخصص لها:

2014	2015	
184,717	-	مستحقة لفترة تقل عن شهر
115,378	-	مستحقة لفترة تزيد عن شهر وتقل عن (3) أشهر
117,784	-	مستحقة لفترة تزيد عن (3) أشهر وتقل عن (6) أشهر
377,073	77,681	مستحقة لفترة تزيد عن (6) أشهر
794,952	77,681	

وفي رأي إدارة الشركة أن جميع الذمم المستحقة التي لم يتم أخذ مخصص لها قابلة للتحويل بشكل كامل.

6 . أرصدة مدينة أخرى

2014	2015	
49,750	47,500	تأمينات كفالات
21,140	23,235	مصاريف مدفوعة مقدماً
-	12,000	إيرادات مستحقة وغير مقبوضة
5,613	9,015	أخرى
76,503	91,750	

7 . موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

القيمة السوقية	الكلفة	نسبة الملكية	بلد التأسيس	إسم الشركة
غير مدرجة	3,667,856	%4,881	الجزائر	بنك ترست الجزائر
غير مدرجة	1	%2	لبنان	البنك اللبناني الكندي (تحت التصفية) *
	3,667,857			

* يعتقد مجلس إدارة الشركة أن هناك بعض المبالغ ستحصل عليها الشركة من ثمن بيع صافي موجودات البنك من جهة، كما أنها ستقوم بدفع حصتها من مصاريف الإستشارات والأتعاب القانونية والرسوم القضائية ومن مصاريف واتعاب تصفية البنك من جهة أخرى ، غير انه من الصعوبة بمكان تقدير هذه الإيرادات والمصاريف في الوقت الحاضر.

8 . استثمارات عقارية

تبلغ القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات العقارية 4,343,025 دينار كما في نهاية عام 2015 وذلك من واقع تقديرات مقدرين عقاريين مرخصين.

9 . ممتلكات ومعدات

المجموع	سيارات	أثاث وديكورات	أجهزة مكتبية ومعدات	أجهزة وبرامج كمبيوتر	
					الكلفة:
312,403	29,092	111,358	60,544	111,409	الرصيد كما في 2015/1/1
224	-	-	224	-	إضافات
312,627	29,092	111,358	60,768	111,409	الرصيد كما في 2015/12/31
					الاستهلاك المتراكم:
277,769	29,091	107,692	45,296	95,690	الرصيد كما في 2015/1/1
11,285	-	1,807	4,161	5,317	استهلاك السنة
289,054	29,091	109,499	49,457	101,007	الرصيد كما في 2015/12/31
23,573	1	1,859	11,311	10,402	صافي القيمة الدفترية كما في 2015/12/31
					الكلفة:
312,016	29,092	111,358	60,157	111,409	الرصيد كما في 2014/1/1
2,263	-	-	2,263	-	إضافات
(1,876)	-	-	(1,876)	-	استبعادات
312,403	29,092	111,358	60,544	111,409	الرصيد كما في 2014/12/31
					الاستهلاك المتراكم:
268,093	29,091	105,869	42,779	90,354	الرصيد كما في 2014/1/1
11,448	-	1,823	4,289	5,336	استهلاك السنة
(1,772)	-	-	(1,772)	-	استبعادات
277,769	29,091	107,692	45,296	95,690	الرصيد كما في 2014/12/31
34,634	1	3,666	15,248	15,719	صافي القيمة الدفترية كما في 2014/12/31

10 . أرصدة دائنة أخرى

2014	2015	
81,150	51,279	مخصص ضريبة الدخل
82,901	82,901	مخصص صندوق البحث العلمي
111,949	133,876	أمانات مساهمين
40,272	48,047	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
13,335	5,875	مصاريف مستحقة
1,669	7,773	أخرى
331,276	329,751	

11 . حقوق الملكية

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع (16,125,000) دينار أردني مقسم الى (16,125,000) سهم بقيمة اسمية دينار أردني واحد للسهم كما في 31 كانون الاول 2015 و 2014.

علاوة الإصدار

تبلغ علاوة الإصدار 105,986 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014 وهي ناتجة عن إصدار بعض الأسهم بسعر يزيد عن القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار واحد.

احتياطي إجباري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضريبة بنسبة 10% خلال السنوات السابقة وهو قابل للتوزيع على المساهمين.

احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20 % خلال السنوات السابقة وهو قابل للتوزيع على المساهمين.

حقوق غير المسيطرين

يمثل هذا البند الجزء غير المملوك من قبل الشركة من حقوق الملكية في الشركة التابعة (شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية محدودة المسؤولية)، ويتم إظهار حقوق غير المسيطرين في بيان الدخل الشامل الموحد كبند منفصل وفي بيان المركز المالي الموحد كبند منفصل عن حقوق ملكية حملة اسهم الشركة.

أرباح موزعة

وافقت الهيئة العامة للشركة في إجتماعها العادي الذي عقد في 20 نيسان 2015 على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 5% من رأس المال البالغ 16,125,000 دينار عن أرباح السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2014.

12 . مصاريف إدارية

2014	2015	
267,960	233,255	رواتب وأجور وملحقاتها
18,474	16,769	ضمان اجتماعي
32,692	144,383	مصاريف قضائية وأتعاب محاماه
45,256	45,198	إيجارات
22,720	26,200	أتعاب مهنية
24,608	24,714	تأمين
-	23,668	فروقات عملة
21,680	22,034	رسوم واشتراكات
31,448	21,284	إستهلاكات وإطفاءات
19,846	16,958	صيانة
9,768	9,135	بريد وهاتف
7,805	8,341	سفر ومواصلات
7,580	7,775	مكافأة نهاية الخدمة
6,851	6,802	عمولات بنكية
5,041	5,504	ضيافة
5,862	5,159	رسوم صندوق حماية المستثمرين
5,498	5,037	قرطاسية ومطبوعات
1,483	1,833	إعلانات
14,170	15,120	متفرقة
548,742	639,169	

13 . حصة السهم الأساسية والمخفضة من (خسارة) ربح السنة

2014	2015	
2,492,036	(186,598)	(خسارة) ربح السنة العائد لمساهمي الشركة
16,125,000	16,125,000	المتوسط المرجح لعدد الاسهم
0,155	(0,012)	

14 . ذمم جهات ذات العلاقة

الرصيد القائم	طبيعة التعامل	طبيعة العلاقة	إسم الشركة
28,698	تمويلي	شركة شقيقة	شركة نست للإستثمار

15 . رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا

بلغت رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا 46,093 و 68,534 دينار للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2015 و 2014.

16 . الوضع الضريبي

إن تفاصيل الحركة التي تمت على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

2014	2015	
78,694	81,150	الرصيد كما في بداية السنة
132,198	59,374	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(129,742)	(89,245)	ضريبة الدخل المدفوعة
81,150	51,279	الرصيد كما في نهاية السنة (ايضاح رقم 10)

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2014	2015	
2,576,327	(245,837)	(الخسارة) الربح المحاسبي
(1,678,887)	542,707	صافي نفقات (ايرادات) غير خاضعة للضريبة
897,440	296,870	الربح الضريبي

2014	2015	
%14	%20	نسبة الضريبة القانونية
% 5	-	نسبة الضريبة الفعلية

- تم تسوية الوضع الضريبي لشركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية حتى نهاية عام 2010.
- تم تسوية الوضع الضريبي للشركة وشركة المغتربين الأردنيين للإستثمار والتطوير العقاري حتى نهاية عام 2014.
- تم تقديم كشوف التقدير الذاتي عن نتائج أعمال شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية للأعوام 2011، 2012، 2013، 2014 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل بمراجعة سجلات الشركة حتى تاريخه.
- تم احتساب مخصص ضريبة الدخل عن نتائج أعمال الشركة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 وفقاً لقانون ضريبة الدخل وتعديلاته اللاحقة، مع الأخذ بالإعتبار إتفاقيات الازدواج الضريبي مع الدول التي تستثمر بها الشركة اموالها.
- لم يتم احتساب مخصص ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية وشركة المغتربين الأردنيين للإستثمار والتطوير العقاري للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 وذلك بسبب وجود خسائر ضريبية مدورة من سنوات سابقة.

17 . القطاعات التشغيلية

يتركز نشاط الشركة الأساسي في الاستثمار في الأوراق المالية والعقارات وأعمال الوساطة المالية، وفيما يلي معلومات عن قطاعات الأعمال الرئيسية:

2014		2015		
خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	
2,362,723	256,843	37,783	116,258	الإيرادات المتأتية من الاستثمار في الأوراق المالية
-	331,452	-	295,118	الإيرادات المتأتية من أعمال الوساطة
10,592,059	1,467,778	10,103,714	1,344,064	موجودات نشاط الإستثمار في الأوراق المالية
-	1,019,834	-	2,769,834	موجودات نشاط الإستثمار في العقارات
-	2,366,251	-	1,208,966	موجودات نشاط أعمال الوساطة

18 . الإلتزامات المحتملة

يوجد على الشركة كما بتاريخ البيانات المالية الموحدة إلتزامات محتملة متمثلة بالكفالات البنكية بمبلغ (450,000) دينار.

19 . تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	2015
			الموجودات
6,950,099	-	6,950,099	النقد وما في حكمه
7,779,922	-	7,779,922	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
77,681	-	77,681	ذمم عملاء وساطة مدينة
848,190	-	848,190	ذمم عملاء تمويل على الهامش
94,094	-	94,094	ذمم وسطاء
189,000	-	189,000	صندوق ضمان التسوية
91,750	-	91,750	أرصدة مدينة أخرى
3,667,857	3,667,857	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
2,769,834	2,769,834	-	إستثمارات عقارية
1	1	-	رخصة مزاولة أعمال الوساطة
23,573	23,573	-	ممتلكات ومعدات
22,492,001	6,461,265	16,030,736	مجموع الموجودات
			المطلوبات
258,067	-	258,067	ذمم عملاء وساطة دائنة
28,698	-	28,698	ذمم جهات ذات علاقة
329,751	-	329,751	أرصدة دائنة أخرى
616,516	-	616,516	مجموع المطلوبات
			2014
			الموجودات
7,073,272	-	7,073,272	النقد وما في حكمه
8,391,980	-	8,391,980	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
794,952	-	794,952	ذمم عملاء وساطة مدينة
1,193,478	-	1,193,478	ذمم عملاء تمويل على الهامش
178,821	-	178,821	ذمم وسطاء
189,000	-	189,000	صندوق ضمان التسوية
76,503	-	76,503	أرصدة مدينة أخرى
416,363	-	416,363	ذمم جهات ذات علاقة
3,667,857	3,667,857	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
1,019,834	1,019,834	-	إستثمارات عقارية
10,000	10,000	-	رخصة مزاولة أعمال الوساطة
34,634	34,634	-	ممتلكات ومعدات
23,046,694	4,732,325	18,314,369	مجموع الموجودات
			المطلوبات
224,068	-	224,068	ذمم عملاء وساطة دائنة
331,276	-	331,276	أرصدة دائنة أخرى
555,344	-	555,344	مجموع المطلوبات

20 . الأدوات المالية

تتألف الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية. تتضمن الموجودات المالية النقد وما في حكمه والذمم المدينة والأوراق المالية. وتتضمن المطلوبات المالية الذمم الدائنة.

القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية حيث أن معظم الأدوات المالية إما قصيرة الأجل بطبيعتها أو يتم إعادة تسعيرها باستمرار.

تستخدم الشركة الترتيب التالي لغايات تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة لنفس الأدوات المالية.

المستوى الثاني: أساليب تقييم تعتمد على مدخلات تؤثر على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر في السوق.

المستوى الثالث: أساليب تقييم تعتمد على مدخلات تؤثر على القيمة العادلة ولكن لا يمكن ملاحظتها في السوق.

2015				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
7,779,922	-	-	7,779,922	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	3,667,857	-	3,667,857	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
<u>7,779,922</u>	<u>3,667,857</u>	<u>-</u>	<u>11,447,779</u>	
2014				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
8,391,980	-	-	8,391,980	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	3,667,857	-	3,667,857	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
<u>8,391,980</u>	<u>3,667,857</u>	<u>-</u>	<u>12,059,837</u>	

تعكس القيمة المبينة في المستوى الثالث كلفة شراء هذه الموجودات وليس قيمتها العادلة بسبب عدم وجود سوق نشط لها، هذا وترى إدارة الشركة أن كلفة الشراء هي أنسب طريقة لقياس القيمة العادلة لهذه الموجودات وأنه لا يوجد تدني في قيمتها.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن عدم قدرة أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة مما قد يؤدي إلى حدوث خسائر. تتمثل مخاطر ائتمان الشركة بشكل أساسي في الودائع لدى البنوك والذمم المدينة، حيث تعمل الشركة على الحد من المخاطر الائتمانية عن طريق التعامل مع البنوك التي تتمتع بسمعة جيدة ووضع حدود ائتمانية لعملائها مع مراقبة الديون غير المسددة. يتمثل الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية في القيمة المدرجة للموجودات المالية في البيانات المالية الموحدة.

يشكل رصيد أكبر عميل ما مجموعه 20,642 دينار من إجمالي رصيد الذمم المدينة كما في نهاية عام 2015، مقابل 508,533 كما في نهاية عام 2014.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماتها في تواريخ استحقاقها ولتجنب هذه المخاطر تقوم الشركة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصوصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية كما بتاريخ البيانات المالية الموحدة:

المجموع	أكثر من سنة	أقل من سنة	2015
258,067	-	258,067	ذمم عملاء وساطة دائنة
28,698	-	28,698	ذمم جهات ذات علاقة
329,751	-	329,751	أرصدة دائنة أخرى
616,516	-	616,516	
المجموع	أكثر من سنة	أقل من سنة	2014
224,068	-	224,068	ذمم عملاء وساطة دائنة
331,276	-	331,276	أرصدة دائنة أخرى
555,344	-	555,344	

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على ربح الشركة أو القيمة العادلة للأدوات المالية. وحيث أن معظم الأدوات المالية تحمل سعر فائدة ثابت وتظهر بالكلفة المطفأة، فإن حساسية أرباح الشركة وحقوق الملكية للتغير في أسعار الفائدة يعتبر غير جوهري.

مخاطر أسعار العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في الخطر من تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب تقلبات أسعار العملات الأجنبية. حيث إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي وحيث أن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي، فإن الأرصدة في الدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر هامة لتقلبات العملات الأجنبية وإن حساسية أرباح الشركة وحقوق الملكية للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية يعتبر غير جوهري.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. تعمل الشركة على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. وبافتراض تغير أسعار الأسهم المدرجة بمعدل 10 % فإن ذلك سوف يؤدي إلى تخفيض / زيادة الدخل الشامل الموحد للشركة بقيمة 777,992 دينار لعام 2015 مقابل 839,198 دينار لعام 2014.

21. إدارة رأس المال

يقوم مجلس إدارة الشركة بإدارة هيكل رأس المال بهدف الحفاظ على حقوق مساهمي الشركة وضمان إستمرارية الشركة والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وذلك من خلال استثمار موجودات الشركة بشكل يوفر عائد مقبول لمساهمي الشركة.

الايضاحات الاخرى

البيانات المالية السنوية المدققة
للشركات التابعة كما في 2015/12/31
مقارنة مع السنة المالية السابقة:

1. البيانات المالية لشركة المغتربين الاردنيين للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م
2. البيانات المالية لشركة المغتربين الاردنيين للوساطة المالية ذ.م.م

شركة المغتربين الأردنيين للإستثمار والتطوير العقاري
شركة ذات مسؤولية محدودة

البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2015
وتقرير مدققي الحسابات المستقلين

المهنيون العرب
(أعضاء في جرائد ثورنتون العالمية)

شركة المعتريين الأردنيين للإستثمار والتطوير العقاري
شركة ذات مسؤولية محدودة

فهرس

<u>صفحة</u>	
2	- تقرير مدققي الحسابات المستقلين
3	- بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015
4	- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
5	- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

تقرير مدققى الحسابات المستقلين

السادة الشركاء

شركة المغتربين الأردنيين للاستثمار والتطوير العقاري محدودة المسؤولية
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة المغتربين الأردنيين للاستثمار والتطوير العقاري محدودة المسؤولية والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وكلاً من بيان الدخل الشامل وبيان التغييرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية والإيضاحات المرفقة بها.

مسؤولية إدارة الشركة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المرفقة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بنظام رقابة داخلي يهدف الى إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت نتيجة خطأ أو احتيال.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول البيانات المالية إستناداً إلى إجراءات التدقيق التي قمنا بها، لقد تم قيامنا بهذه الإجراءات وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والتي تتطلب الإلتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية التدقيق بهدف الحصول على درجة معقولة من القناعة بأن البيانات المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية، كما تشمل إجراءات التدقيق الحصول على بيّنات حول المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية، تستند إجراءات التدقيق المختارة الى تقدير مدقق الحسابات وتقييمه لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية سواء كانت نتيجة خطأ أو احتيال، إن تقييم المدقق لهذه المخاطر يتضمن دراسة إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، وهو يهدف الى إختيار اجراءات التدقيق المناسبة ولا يهدف الى إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، تتضمن إجراءات التدقيق أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات الهامة التي إستندت إليها الإدارة في إعداد البيانات المالية وتقييمها عاماً لطريقة عرضها، وفي إعتقادنا أن بيّنات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تُظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لشركة المغتربين الأردنيين للاستثمار والتطوير العقاري محدودة المسؤولية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

فقرة توكيدية

تتضمن البيانات المالية المرفقة أرض تبلغ قيمتها الدفترية (١,٧٥٠,٠٠٠) دينار غير مسجلة باسم الشركة، علماً بأن الشركة تحتفظ بوكالة غير قابلة للعزل لصالح أحد أعضاء هيئة المديرين مقابل كامل حق التصرف فيها.

إبراهيم حمودة (إجازة ٦٠٦)

المهنيون العرب

(أعضاء في جرائنت ثورنتون)

عمان في ٢ شباط ٢٠١٦

شركة المغتربين الأردنيين للإستثمار والتطوير العقاري
شركة ذات مسؤولية محدودة
بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015

(بالدينار الأردني)

2014	2015	
		الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
1,008,572	2,758,572	إستثمارات عقارية في أراضي
2,107	1,808	ممتلكات ومعدات
<u>1,010,679</u>	<u>2,760,380</u>	مجموع الموجودات غير المتداولة
		الموجودات المتداولة
807	503	أرصدة مدينة أخرى
83,717	67,890	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
298,913	101,138	النقد وما في حكمه
<u>383,437</u>	<u>169,531</u>	مجموع الموجودات المتداولة
<u>1,394,116</u>	<u>2,929,911</u>	مجموع الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
1,600,000	1,600,000	رأس المال المدفوع
22,391	23,133	احتياطي إجباري
(245,684)	(239,009)	خسائر متراكمة
<u>1,376,707</u>	<u>1,384,124</u>	مجموع حقوق الملكية
		المطلوبات
		المطلوبات غير المتداولة
-	1,530,000	ذمة الشركة الأم
		المطلوبات المتداولة
17,409	15,787	أرصدة دائنة أخرى
<u>17,409</u>	<u>1,545,787</u>	مجموع المطلوبات
<u>1,394,116</u>	<u>2,929,911</u>	مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

شركة المغتربين الأردنيين للإستثمار والتطوير العقاري
شركة ذات مسؤولية محدودة
بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

(بالدينار الأردني)

2014	2015	
11,795	5,836	فوائد ودائع بنكية
1,429	950	توزيعات أرباح اسهم مقبوضة
167	677	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
24,237	4,840	فروقات تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(4,103)	(4,886)	مصاريف إدارية
33,525	7,417	الربح والدخل الشامل للسنة

شركة المغتربين الأردنيين للإستثمار والتطوير العقاري
 شركة ذات مسؤولية محدودة
 بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

(بالدينار الأردني)

المجموع	خسائر متراكمة	احتياطي إجباري	رأس المال المدفوع	
1,376,707	(245,684)	22,391	1,600,000	الرصيد كما في 2015/1/1
7,417	7,417	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	(742)	742	-	إحتياطي إجباري
<u>1,384,124</u>	<u>(239,009)</u>	<u>23,133</u>	<u>1,600,000</u>	الرصيد كما في 2015/12/31
1,343,182	(275,856)	19,038	1,600,000	الرصيد كما في 2014/1/1
33,525	33,525	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	(3,353)	3,353	-	إحتياطي إجباري
<u>1,376,707</u>	<u>(245,684)</u>	<u>22,391</u>	<u>1,600,000</u>	الرصيد كما في 2014/12/31

شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية
شركة ذات مسؤولية محدودة

البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2015
وتقرير مدققي الحسابات المستقلين

المهنيون العرب
(أعضاء في جرائد ثورنتون العالمية)

شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية
شركة ذات مسؤولية محدودة

الفهرس

صفحة

- 2 - تقرير مدققي الحسابات المستقلين
- 3 - بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015
- 4 - بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
- 5 - بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015



تقرير مدققى الحسابات المستقلين

السادة الشركاء

شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية محدودة المسؤولية
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية محدودة المسؤولية والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وكلاً من بيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية والإيضاحات المرفقة بها.

مسؤولية إدارة الشركة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المرفقة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وتشمل هذه المسؤولية الإحتفاظ بنظام رقابة داخلي يهدف الى إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت نتيجة خطأ أو إحتيال.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إيداء رأينا حول البيانات المالية إستناداً إلى إجراءات التدقيق التي قمنا بها. لقد تم قيامنا بهذه الإجراءات وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والتي تتطلب الإلتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية التدقيق بهدف الحصول على درجة معقولة من القناعة بأن البيانات المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية. كما تشمل إجراءات التدقيق الحصول على بيّنات حول المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. تستند إجراءات التدقيق المختارة الى تقدير مدقق الحسابات وتقييمه لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية سواء كانت نتيجة خطأ أو إحتيال. إن تقييم المدقق لهذه المخاطر يتضمن دراسة إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، وهو يهدف الى إختيار إجراءات التدقيق المناسبة ولا يهدف الى إيداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة. تتضمن إجراءات التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات الهامة التي إستندت إليها الإدارة في إعداد البيانات المالية وتقييماً عاماً لطريقة عرضها. وفي إعتقادنا أن بيّنات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لإيداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تُظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لشركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية محدودة المسؤولية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إبراهيم حمودة (إجازة ٦٠٦)

المهنيون العرب

(أعضاء في جرانث ثورنتون)



شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية
شركة ذات مسؤولية محدودة
بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015
(بالدينار الأردني)

2014	2015	
		الموجودات
1,289,734	2,145,997	النقد وما في حكمه
37,804	27,328	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
794,952	75,659	نم عملاء وساطة مدينة
1,193,478	848,190	نم عملاء تمويل على الهامش مدينة
102,095	84,535	نم وسطاء
261,288	263,833	أرصدة مدينة أخرى
25,261	15,460	ممتلكات ومعدات
11,262	11,262	إستثمارات عقارية في أراضي
10,000	1	رخصة مزاولة أعمال الوساطة
3,725,874	3,472,265	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
188,404	258,067	نم عملاء وساطة دائنة
35,664	-	نم عملاء تمويل على الهامش دائنة
20,738	29,662	أرصدة دائنة أخرى
244,806	287,729	مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية
		رأس المال المصرح به (5) مليون دينار/ حصة
4,000,000	4,000,000	رأس المال المدفوع
255,017	255,017	إحتياطي إجباري
(773,949)	(1,070,481)	خسائر متراكمة
3,481,068	3,184,536	صافي حقوق الملكية
3,725,874	3,472,265	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية
شركة ذات مسؤولية محدودة
بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

(بالدينار الأردني)

2014	2015	
223,273	204,063	عمولات الوساطة
108,179	91,055	إيراد فوائد تمويل عملاء على الهامش
13,816	1,581	فروقات تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(331,789)	(351,060)	مصاريف إدارية
(151,000)	(290,393)	مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها
(29,779)	(19,800)	استهلاكات وإطفاءات
47,533	68,022	إيرادات أخرى
<u>(119,767)</u>	<u>(296,532)</u>	الخسارة الدخل الشامل للسنة

شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية
شركة ذات مسؤولية محدودة
بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

(بالدينار الأردني)

المجموع	خسائر متراكمة	احتياطي إجباري	رأس المال المدفوع	
3,481,068	(773,949)	255,017	4,000,000	الرصيد كما في 2015/1/1
(296,532)	(296,532)	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
3,184,536	(1,070,481)	255,017	4,000,000	الرصيد كما في 2015/12/31
3,600,835	(654,182)	255,017	4,000,000	الرصيد كما في 2014/1/1
(119,767)	(119,767)	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
3,481,068	(773,949)	255,017	4,000,000	الرصيد كما في 2014/12/31